مدى حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملاءمة المعلومات – دراسة اختبارية

The extent to which the Egyptian environment needs an Accounting Standard for Inflation from the perspective of Relevance of Information – an Empirical Study

د. أسامه أحمد جمال هلالي[١]
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة ـ جامعة جنوب الوادي

المستخلص :

تهدف الدراسة إلى الكشف عن حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم ، من خلال التحقق الاختباري من أثر تطبيق كل من نموذج التكلفة التاريخية، ونموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم (الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩) ؛ على ملاءمة معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. ولأجل اختبار فروض الدراسة بغرض تحقيق أهدافها، تم إجراء دراسة اختبارية بتطبيق النموذج الوارد بدراسة (Bandyopadhyay et al., 2010)، لقياس ملاءمة معلومات القوائم المالية لنموذجي (التكلفة التاريخية، التكلفة المعدلة) لعينة تمثلت في عدد ٣١ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢١ بواقع ٢٤٨ مشاهدة. وقد توصلت الدراسة إلى كثير من النتائج لعل من أهمها : أن معلومات القوائم المالية المرتكزة على نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم تحقق قدراً كبيراً من الملاءمة وبدرجة أعلى من نموذج

(١) أستاذ مساعد بكلية إدارة الأعمال –جامعة الطائف – المملكة العربية السعودية.

التكلفة التاريخية. ولذا تسهم هذه الدراسة مع غيرها من الدراسات في الأدب المحاسبي، في إلقاء الضوء على أهمية توافر كل من نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم لتحقيق ملاءمة معلومات القوائم المالية ، وأيضاً نموذج التكلفة التاريخية لضمان موثوقية تلك المعلومات. وهذا ما يدعو إلى أهمية قيام الهيئات المعنية بوضع معايير المحاسبة المصرية، بدراسة إمكانية إصدار معيار محاسبي عن التضخم باستخدام نموذج التكلفة المعدلة الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ .

الكلمات المفتاحية:

محاسبة التضخم، نموذج التكلفة التاريخية، نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩، معايير المحاسبة المصرية ، ملاءمة المعلومات، القوائم المالية ، صافي الربح ، ربح الاستحقاق ، صافي التدفق النقدي التشغيلي .

The extent to which the Egyptian environment needs an Accounting Standard for Inflation from the perspective of Relevance of Information – an Empirical Study

Abstract:

The study aims to reveal the Egyptian environment's need for an accounting standard for inflation, through an empirical verification of the impact of applying both the historical cost model and the inflation-adjusted cost model (contained in IAS No. 29);On the relevance of the financial statements information for companies listed in the Egyptian stock market. In order to test the hypothesis of the study and achieve its goals, a test study was conducted by applying the model mentioned in the study (Bandyopadhyay et al., 2010) to measure the relevance of the information of financial statements for the two models (historical cost, inflation-adjusted cost) for a sample of 31 companies listed in the Egyptian stock market, During the period from 2014 to 2021 with 248 observations. The study shows many results, perhaps the most important of which is the information of the financial statements based on the inflation-adjusted cost model achieved a great deal of relevance and a higher degree than the historical cost model. Therefore, this study, along with other studies in the accounting literature, contributes to shedding light on the importance of the availability of each of the inflation-adjusted cost model to achieve the relevance of the information of the financial statements, as well as the historical cost model to ensure the reliability of such information. This is what calls for the importance of the bodies concerned with setting Egyptian accounting standards, to study the possibility of issuing an accounting standard for inflation using the inflation-adjusted cost model contained in IAS No. 29.

Keywords :

Inflation Accounting , Historical Cost Model , Inflation-Adjusted Cost Model, International Accounting Standard No. 29, Egyptian Accounting Standards , Relevance of Information, Financial Statements, Net Profit, Accrual Profit, Net Operating Cash Flow .

١- مقدمة الدراسة :

في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧ تم عقد اجتماع بين فريق العمل المعني بالممارسات الدوليـة International Practices Task Force (IPTF) وهيئة تداول الأوراق المالية بأمريكا Securities and Exchange Commission (SEC)، وكان موضوع الاجتمـــاع " مراقبة التضخم في دول العالم " , وانتهى الاجتماع إلى تصنيف الدول على النحو التالي: بلدان ذات تضخم مرتفع بشكل واضح حيث يقترب فيها معدل التضخم التراكمي نحو ١٠٠٪ أو يتجاوزها مثل دول أريتيريا , و غينيا , و فنزويلا , و إيران , و زامبيا , وبلدان ذات معدلات تضخم تراكمي متزايد ويتراوح ما بين ٧٠ % إلى ١٠٠ % مثل دول زيمبابوي، وانجولا , وبلدان ليست شديدة التضخم وذات معدل تراكمي منخفض ولكن يجب مراقبتها مثل كثير من الدول النامية التي تم تشويه معلومات قوائمها المالية بسبب التضخم (Ilter, 2012).

ولقد حذر رئيس البنك الدولي David Malpass من تداعيات تزايد معدلات التضخم واستمرار تبعات فيروس كورونا وأزمة حرب أوكرانيا , ومؤخراً تصدرت عناوين تقارير البنك الدولي في أبريل ٢٠٢٢ الموضوعات التالية " التضخم في عام ٢٠٢٢ – جائحة أم أزمة عابرة " ," البنك الدولي يحذر من تداعيات التضخم " ، وكشفت التقارير السابقة أن الضغوط التضخمية في الوقت الحالي لا تشعر بها الاقتصاديات المتقدمة فحسب، بل أيضاً تشعر بها كثير من الأسواق الناشئة في البلاد النامية , وعلى الرغم من اختلاف أسباب التضخم عبر دول العالم فإن مهمة حل المشكلة ستقع في النهاية على عاتق البنوك المركزية الكبرى، كما أوضحت التقارير أن التضخم المرتفع الذي تعاني منه جميع الدول حالياً لا يزال مصدر قلق وإزعاج , وأنه من الضروري أن تجد حكومات دول العالم طرقاً للتعامل مع التضخم، وإلا فإن الاقتصاد العالمي سيكون في مواجهة حتمية مع مرحلة الركود في عامي ٢٠٢٣ , ٢٠٢٤ . وكشفت تقارير صندوق النقد الدولي أن الحرب ألقت بظلالها على الآفاق الاقتصادية في ظل تسارع معدلات التضخم عام ٢٠٢٢ والتي وصلت

إلى ٨,٣ % في الولايات المتحدة, ٩٪ في المملكة المتحدة (بزيادة ٢ % عن عام ٢٠٢١), ٦٩,٩٧ % في تركيا، ووصلت ذروتها في كل من دول السودان بنسبة ٢٢١٪, وسوريا بنسبة ١٣٩٪, وزيمبابوي بنسبة ١٣٢ %.

كما أظهرت بيانات الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل التضخم في مصر ارتفع إلى ١٣,١ % عام ٢٠٢٢ , وأيضا سجل معدل التضخم نسبة ١٤,٩ % في أبريل ٢٠٢٢ مقابل ٤,٤ % لنفس الشهر عام ٢٠٢١.

وتنشأ مشكلة التضخم وتأثيرها على القوائم المالية، نتيجةً لتمسك المحاسبين بافتراض ثبات وحدة النقد والاعتماد بشكل أساسي على محاسبة التكلفة التاريخية (Ifeanyi &Chukwuma ,2016) . وفي الفترات الأخيرة تحولت الهيئات المهنية للمحاسبة من دعاة تتمسك بالتكلفة التاريخية ، إلى مناداة بإصلاحات جذرية في القوائم المالية المرتكزة على نموذج التكلفة التاريخية (Zamel et al., 2020 a).

وإزاء ما سبق , أصدر مجلس معايير المحاسبة الامريكي FASB المعيار المحاسبي رقم ٣٣ بعنوان " التقارير المالية وتغيير الأسعار " ، وبعدها أصدر المعيار رقم ٨٩ في محاولة لحل مشكلة التضخم وأثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية . كما أصدرت لجنة (مجلس) معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ بعنوان " التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع " . وأيضاً أصدر مجلس معايير المحاسبة بأستراليا AASB معيار المحاسبة رقم ١٢٩ والذي يتفق تماماً مع المعيار المحاسبي الدولي IAS 29.

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت من جانب الهيئات المهنية للمحاسبة على مستوى دول العالم وخاصة المتقدمة بشأن التضخم , إلا أن الدول النامية ومنها مصر لم تبذل الجهد المأمول تجاه مشكلة تغيرات الأسعار , واكتفت بالتنويه في مقدمة إطار إعداد وعرض القوائم المالية بمعايير المحاسبة المصرية عام ٢٠٢٠ ، إلى أن القوائم المالية في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري تُعد في ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية.

٢- مشكلة الدراسة :

أثبتت طرق المحاسبة التقليدية التي ترتكز على نموذج التكلفة التاريخية , أن نظام إعداد القوائم المالية يفترض عدم حدوث تغييرات في القوة الشرائية للنقود بمرور الزمن , ويبدو أن الأساس السابق قد يلقى قبولاً خلال فترات استقرار الأسعار , ولكن في ظل تغيرات الأسعار تصبح القوائم المالية المبنية على المعلومات التاريخية مضللة وغير ملائمة لمستخدميها (Zamel et al., 2020 a).

وطرحت دراسة (Masouleh et al. ,2013) التساؤل التالي: تم استخدام محاسبة التكلفة التاريخية على مدار القرون السابقة على الرغم من تباين الآراء بشأنها، فهل هذا يعني أنها أفضل طريقة لقياس نتائج أعمال الشركات ؟

حقيقةً ، يرجع تمسك المحاسبين لفترات طويلة من الزمن لأساس التكلفة التاريخية إلى موضوعية المعلومات المترتبة عليه . إلا أن استخدام الأساس السابق له تأثير سلبي على اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات وتخصيص الموارد المالية في سوق الاستثمار، نظراً لعدم ملاءمة المعلومات لاحتياجات المستخدمين، ولتفادي أوجه القصور الموجهة لنموذج التكلفة التاريخية ، تم اقتراح طرق محاسبية أخرى من أهمها نموذج القوة الشرائية العامة الذي ورد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ (Khodadadi et al., 2014) . وبمراجعة الفكر المحاسبي بهذا الشأن تبين أن دولاً كثيرة تطبق المعيـــار المحاسبي الدولي IAS 29 لعلاج مشكلة التضخم , مثل دول المكسيك , والأرجنتين , والبرازيل , ودول الكتلة الشرقية كبولندا , ودول أفريقيا مثل زيمبابوي (Diane & Michael , 2009) . وعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري يعيش الآن حالة عدم استقرار الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري، إلا أنه لا تزال معظم الشركات المدرجة بسوق المال المصري ، تُعد قوائمها المالية على أساس التكلفة التاريخية، لعدم وجود معيار محاسبي مصري بشأن محاسبة التضخم.

وبناءً على ما سبق ، تتلخص المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في محاولة إيجاد إجابة كافية للتساؤل الرئيسي التالي : " هل البيئة المصرية في حاجة إلى معيار محاسبي عن التضخم " ؟ ويمكن للباحث تقسيم التساؤل الرئيسي السابق إلى التساؤلات الفرعية التالية :

١-ما الآثار المحاسبية للتضخم على كل من القوائم المالية وملاءمة المعلومات؟

٢-ما موقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة تجاه التضخم؟

٣-ما موقف معايير المحاسبة المصرية تجاه محاسبة التضخم؟

٤-ما أثر استخدام كل من نموذج التكلفة التاريخية، ونموذج التكلفة المعدلة الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي IAS 29 ؛ على ملاءمة معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري تطبيقياً ؟

٣- أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس للدراسة هو اختبار أثر تطبيق كل من نموذج التكلفة التاريخية، ونموذج التكلفة المعدلة الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ ؛ على ملاءمة معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، للتحقق من حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم .

ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد ماهية محاسبة التضخم، والتعرف على موقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة سواءً المؤيدة أو المعارضة لمحاسبة التضخم .

٢- تحليل موقف معايير المحاسبة المصرية بشأن محاسبة التضخم.

٣- القيام بدراسة اختبارية على القوائم المالية المنشورة لعينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري ، للتحقق من أثر تطبيق نموذجي التكلفة التاريخية، و التكلفة المعدلة بأثر التضخم؛ على ملاءمة معلومات تلك القوائم .

٤- أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أن ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) سوف يكون له مردود قاس على ثقة المستثمرين في القوائم المالية للشركات في ظل التمسك بمحاسبة التكلفة التاريخية ، بالإضافة إلى الأحداث التي تمر بها مصر من ضعف الاستثمارات وانخفاض الثقة في التقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية ، كما ترتبط أهمية الدراسة بالآتي :

(١) تطبيق محاسبة التضخم قد يسهم في توفير معلومات ملائمة بالقوائم المالية المنشورة ، للمساعدة في ترشيد القرارات الاستثمارية .

(٢) إن أهمية ملاءمة معلومات القوائم المالية في فترات التضخم، تتطلب تعديل بنود القوائم المالية باستخدام نموذج التكلفة المعدلة لتعكس الحقائق الاقتصادية السائدة في الشركة ؛ وأيضاً لمواجهة الآثار السلبية التي تفرضها حالات ارتفاع المستوى العام للأسعار.

(٣) ندرة الدراسات الاختبارية بمصر التي تتناول أثر تطبيق نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم (الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩) ؛ على القوائم المالية من منظور ملاءمة المعلومات .

٥- خطة الدراسة:

تم تبويب الجزء المتبقي من الدراسة كالتالي:

٦- الدراسات السابقة .

٧- محاسبة التضخم وموقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة منها.

٨- معايير المحاسبة المصرية ومحاسبة التضخم.

٩- الدراسة الاختبارية.

١٠- نتائج وتوصيات الدراسة .

٦- الدراسات السابقة :

ظهرت أوائل الكتابات في التضخم على يد Fisher ، Canning ، Sweeney في فترات العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي . وتعد دراسة (Espahbodi & Hendrickson ,1986) من الدراسات الرائدة التي تناولت مشكلة التضخم وتغيرات الأسعار، وهدفت إلى التحقق من صافي المنافع المترتبة على تطبيق ثلاثة نماذج بديلة للقياس المحاسبي وهي (التكلفة التاريخية المعدلة ؛ التكلفة الجارية ، التكلفة الحالية المعدلة) ، على عينة تمثلت في ٢١ شركة في قطاع الصناعات الحديدية و الكيماوية بالولايات المتحدة خلال الفترة من عام (١٩٦٤- ١٩٧٩). وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج التكلفة التاريخية المعدلة طبقاً للتغير في المستوى العام للأسعار يعد أفضل النماذج المستخدمة لمحاسبة التضخم.

وهدفت دراسة (وادي,٢٠٠٦) إلى تحقيق الآتي : اختبار النموذج المقترح للتضخم على إحدى الوحدات الاقتصادية الصناعية المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) . وخلصت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين نتائج القياس المحاسبي على أساس نموذج التكلفة الاستبدالية المعدلة ونموذج المحاسبة التاريخية .

ولقد ركزت دراسة (2009 , Kirkulak & Balsari) على اختبار مدى ملاءمة الأرباح المعدلة وفقاً للتضخم بالمقارنة مع الأرباح المقدرة وفقاً للتكلفة التاريخية , وتمثلت عينة الدراسة في ١٣٣ شركة مسجلة ببورصة إسطنبول بتركيا باستخدام أسلوب تحليل الانحدار وتطبيق نموذج Ohlson خلال عام ٢٠٠٣. وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية : الأرباح المعدلة وفقاً للتضخم لها قوة تفسيرية أعلى من أرباح التكلفة التاريخية , على الرغم من أن القوة التفسيرية للقيمة السوقية لحقوق الملكية أظهرت أن معلومات التكلفة التاريخية أكثر ملاءمة للمعلومات.

كما قامت دراسة (تمراز ,٢٠١٠) بإخضاع أثر التضخم على الشركات المصرية , مع تطبيق أهم نماذج التضخم في الأدب المحاسبي (محاسبة المستوى

العام للأسعار , محاسبة القيمة الجارية) ; على عينة تمثلت في ٣ شركات مسجلة بسوق المال المصرية خلال عام ٢٠٠٨. وخلصت الدراسة إلى أن جوانب القصور في معايير المحاسبة المصرية (عدم توافر معيار مصري ملزم بالإفصاح عن محاسبة التضخم)، تؤثر بشكل معنوي على دلالة القوائم المالية لمنظمات الأعمال المصرية .

وأيضاً , ركزت دراسة (Konchitchki,2011) على البحث عن أثر التضخم على أداء الشركات وأسعار الأسهم , بالتطبيق على بيانات القوائم المالية لعينة تمثلت في ٨١ شركة بالولايات المتحدة باستخدام أسلوب تحليل المحتوى , وذلك خلال الفترة (١٩٨٤- ٢٠٠٨) بإجمالي٦٤٥٩٧ مشاهدة . وتوصلت الدراسة إلى كثير من النتائج لعل من أهمها أن الأرباح المعدلة بأثر التضخم تفيد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية , وأن للتضخم آثاراً اقتصادية جوهرية على أداء الشركات حتى خلال الفترات التي تكون فيها معدلات التضخم منخفضة .

وهدفت دراسة (Fodio & Salaudeen, 2012) إلى إجراء مقارنة بين المعلومات المحاسبية وفقاً للتكلفة التاريخية ,والمعلومات المعدلة بأثر التضخم ,وذلك من خلال الفحص التجريبي على عينة تمثلت في ٦٧ شركة مسجلة بالبورصة النيجيرية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠). وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي : أن معلومات التكلفة التاريخية مضللة وخادعة لفئات مستخدمي القوائم المالية ، ومحتوى معلومات التكلفة المعدلة بأثر التضخم لها قوة تفسيرية إضافية تتجاوز معلومات التكلفة التاريخية .

وكشفت دراسة (Patjoshi, 2013) عن تأثير التضخم على الأداء المالي والمركز المالي للشركات باستخدام النسب المالية المعدلة بأثر التضخم , بالتطبيق على بيانات القوائم المالية لعدد ٤٢ شركة بقطاعات صناعية بدولة الهند خلال ٥ سنوات (٢٠٠٤- ٢٠٠٨). وخلصت دراسة (Patjoshi , 2013) إلى وجود

فروق جوهرية بين النسب المالية المعتمدة على محاسبة التكلفة التاريخية , والنسب المالية التي استخدمت الرقم القياسي لأسعار الجملة كمقياس للقوة الشرائية العامة .

وأيضا ركزت دراسة (Masouleh et al . ,2013) على التحقق من مدى ملاءمة الربح المعدل بأثر التضخم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية , بالتطبيق على عينة تمثلت في عدد ١٠٠ شركة مسجلة ببورصة طهران بدولة إيران خلال خمس سنوات (٢٠٠٧-٢٠١١) . وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية : لا توجد فروق جوهرية بين ملاءمة المعلومات التاريخية والمعلومات المعدلة بأثر التضخم ، وأن معلومات محاسبة التكلفة التاريخية أكثر موثوقية , بينما المعلومات المعدلة بأثر التضخم أكثر ملاءمة لأن لديها قدرة تفسيرية أعلى من محاسبة التكلفة التاريخية .

وحاولت دراسة (Khodadadi et al ., 2014) التحقق من أثر الإفصاح عن التضخم في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية بطهران ؛ من خلال اجراء تحليل بيانات ١٢٠ شركة مسجلة ببورصة طهران خلال الفترة (٢٠٠٢ -٢٠١٢). وأظهرت نتائج الدراسة أن التضخم ليس له تأثير كبير على محتوى معلومات القوائم المالية , و لا توجد فروق جوهرية بين محتوى معلومات الأرباح المحاسبية المعدلة بأثر التضخم ؛ مقارنة بالأرباح المحاسبية المقرر عنها وفقاً للتكلفة التاريخية , في التنبؤ بعائد الأسهم.

وفي نفس السياق , هدفت دراسة (العلي ,٢٠١٧) إلى توضيح آثار التضخم المتزامنة مع الأزمة التي تعيشها سوريا , على القوائم المالية, واعتمدت الدراسة تطبيقياً على دراسة الحالة للشركة السورية الأهلية المساهمة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) . وانتهت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية التي تستخدم التكلفة التاريخية المعدلة, وأساس التكلفة التاريخية, مع أهمية تعديل القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩.

وعالجت دراسة (العامري , ٢٠١٨) تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار ؛ على القوائم المالية التاريخية, وذلك بالتطبيق على الشركة العراقية

للأعمال الهندسية خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٥) باستخدام نموذج التكلفة المعدلة. وخلصت الدراسة إلى أن نموذج التكلفة المعدلة يؤدي إلى تحسين فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي.

كما حاولت دراسة (Chamisa et al . , 2018) إجراء مقارنة بين ملاءمة التكلفة المعدلة بأثر التضخم على القوائم المالية , ومعلومات القوائم المالية المرتكزة على التكلفة التاريخية, وذلك على عينة تمثلت في عدد ١٩٣ شركة بسوق المال بدولة زيمبابوي بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥). وقد خلصت الدراسة إلى أن السماح بإعداد القوائم المالية وفقاً لأسلوبي التكلفة التاريخية, والتكلفة المعدلة بأثر التضخم ، سوف يسهم في دعم احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية.

وحاولت دراسة (Frank, 2019) التحقق من تأثير محاسبة التكلفة التاريخية على الأرباح المقرر عنها في التقارير المالية , بالمقارنة بتطبيق محاسبة التكلفة المعدلة بأثر التضخم , وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لعدد ١٠ شركات مدرجة بقطاع الصناعة في بورصة نيجيريا خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٦). وتوصلت الدراسة إلى النتيجة التالية : أهمية قيام الشركات بتقديم تقارير مالية وفقاً لكل من أسلوبي التكلفة التاريخية, والتكلفة المعدلة بأثر التضخم , بما يسمح للشركات بالتحقق الفعلي من مركزها المالي الحقيقي.

كما ركزت دراسة (Odunayo et al. , 2020) في تقييم أثر محاسبة التضخم على القرارات التنظيمية والأداء المالي لمتاجر التجزئة , باستخدام أسلوب الاستبيان لعينة تمثلت في ١٦١ محاسب بمتاجر ٢٠ شركة بدولة جنوب أفريقيا. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التضخم يؤثر على القرارات التنظيمية والأداء المالي, على الرغم من تمسك فئة قليلة من عينة الدراسة بمحاسبة التكلفة التاريخية.

وهدفت دراسة (Zamel et al. , 2020 a) إلى إجراء مقارنة بين موثوقية التقارير المالية التاريخية , والتقارير المالية المعدلة بأثر التضخم في مصر ,

بالتطبيق على عينة تمثلت في ٣٩ شركة مسجلة بسوق المال المصري خلال الفترة (٢٠١٤– ٢٠١٨). وقد خلصت الدراسة إلى أن كل من المعلومات المحاسبية التاريخية , والمعدلة ذات دلالة احصائية , إلا أن المعلومات المحاسبية التاريخية ذات قدرة تنبؤية (موثوقية) أعلى من المعلومات المحاسبية المعدلة بأثر التضخم .

ويبدو للباحث من تحليل الدراسات السابقة ما يلي:

(١) إن النقاش حول محاسبة التضخم لم يأخذ اتجاهاً أحادياً في الفكر المحاسبي خلال السنوات السابقة , فإذا كانت بعض الدراسات تؤكد موثوقية معلومات التكلفة التاريخية وجدارتها في تحسين جودة القوائم المالية؛ على معلومات التكلفة المعدلة بأثر التضخم (Masouleh et al. ,2013), (Odunayo et al. ,2020), (Zamel et al. ,2020 a) ، فهناك كثير من الدراسات الأخرى التي تدعم معلومات التكلفة المعدلة وأثبتت أن أساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى توفير معلومات مضللة غير مطابقة للواقع (Espahbodi &Hendrickson,1986)،(وادي،٢٠٠٦)،(العامري, ٢٠١٨)، (Frank,2019).

(٢) إن النتائج التي توصلت إليها الأدبيات المحاسبية بشأن محاسبة التضخم متباينة ونتائج الدراسات التجريبية متضاربة أحياناً، فلقد انتهت إحدى الدراسات التطبيقية إلى أنه لا توجد فروق جوهرية بين محتوى معلومات التكلفة التاريخية ومعلومات التكلفة المعدلة (Khodadadi et al. ,2014) ، بينما توصلت دراسات أخرى تجريبية إلى وجود فروق جوهرية بين معلومات كل من التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة بأثر التضخم وأن الأخيرة لها قدرة تفسيرية تتجاوز معلومات التكلفة التاريخية (Patjoshi,2013) ، (العلي،٢٠١٧)، (Chamisa et al. ,2018). وهذا يدعم البحث في الكشف عن مدى ملاءمة معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق المال سواءً عند تطبيق نموذج التكلفة التاريخية ، أو نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم.

(٣) تعد الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة في البيئة المصرية التي ركزت على محاسبة التضخم (تمراز , ٢٠١٠ – Zamel et al. ,2020 a) ، ولكنها تختلف في التالي:

- تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 على بيانات فعلية لعينة من القوائم المالية لبعض الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، للتحقق من مدى إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ على البيئة المصرية.
- قياس ملاءمة المعلومات الناتجة من تطبيق كل من نموذجي التكلفة التاريخية، والتكلفة المعدلة بأثر التضخم ؛ على القوائم المالية لبعض الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، على خلاف ما قامت به دراسة (Zamel et al. , 2020 a) ، التي ركزت على موثوقية المعلومات.
- التعرف على موقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة تجاه التضخم.
- تحليل معايير المحاسبة المصرية التي قد تعيق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 بشأن محاسبة التضخم.

٧- محاسبة التضخم وموقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبـــة منها :

بدأت الكتابات الأولى للتضخم عندما تنبه Patton عام ١٩٢٠ لمشكلة التضخم المحاسبي بقوله " المحاسبة تتأثر بالتغير في مستوى الأسعار وينعكس ذلك على عدم استقرار البيانات المحاسبية", وبعدها نادى Sweeny عام ١٩٣٦ باستخدام أسلوب القوة الشرائية العامة لحل مشكلة التضخم,حيث يرتكز هذا الأسلوب على تعديل بنود القوائم المالية وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار, بما لا يعد تغييرًا جذرياً عن محاسبة التكلفة التاريخية وإنما مجرد محاولة لمعالجة أوجه القصور في بنود القوائم المالية التي تتأثر بالتغير في مستويات الأسعار (Zaid , 2013).

٧/ ١ : ماهية محاسبة التضخم :

للتعرف على طبيعة التضخم المحاسبي يمكن تناول كل من مفهوم التضخم , وآثاره المحاسبية , ونماذج محاسبة التضخم، وموقف الهيئات المهنية والتنظيمية منه.

٧/١/١ : مفهوم التضخم :

يشير Keynes إلى التضخم بأنه " محاولة زيادة الاستثمار في فترة التوظيف الكامل ، بينما يفترض ارتفاع الأسعار في فترات عدم التوظيف الكامل والتي تميل إلى حدوث بطالة " , بينما يرى Friedman بأن التضخم عموماً يعني زيادة مضطردة في المستوى العام للأسعار (Zaid , 2013) , وفي نفس السياق تشير الدراسات (Zamel et al ., 2020 a), (Ifeanyi & Chukwuma , 2016) إلى التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في اقتصاديات الدول على مدى فترة من الزمن , بما يؤدي إلى انخفاض أو تآكل القوة الشرائية للنقود , ويرى (وادي , ٢٠٠٦) أن التضخم عبارة عن زيادة في إصدار النقود لا تواكبها زيادة في الإنتاج , الأمر الذي يحدث فجوة تؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار ، ومن ثم تناقص القوة الشرائية لوحدة النقد .

ومما لاشك فيه أن التضخم كظاهرة اقتصادية أثرت على المحاسبة للعلاقة الوطيدة بينهما هذا من ناحية, ولكون المحاسبة علم اجتماعي تتأثر بالبيئة التي تعمل فيها، والتضخم أحد العوامل البيئية التي أثرت على النظام المحاسبي من ناحية أخرى. ولمواجهة مشكلة التضخم, ظهرت الكتابات الأكاديمية بشأن محاسبة التضخم التي تسعى إلى استيعاب التأثير النقدي الذي يحدثه تغير مستويات الأسعار على أسلوب التكلفة التاريخية خلال فترة معينة , بهدف تعديل القوائم المالية لإزالة الأثر الذي يحدثه تغير الأسعار على القيم الدفترية لبنود القوائم المالية ، من أجل الحفاظ على رأس المال للمساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة .

وفي ضوء ما سبق , يمكن القول أن التضخم يدور حول الأفكار التالية :

- ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار كل من السلع و الخدمات .
- زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق .
- انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد .

٢/١/٧: الآثار المحاسبية للتضخم :

إن اعتماد المحاسبة لفترات طويلة على مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات وحدة النقد, يدعم تجاهل أثر التضخم على النظام المحاسبي . ويمكن بلورة أثر التضخم على المحاسبة في اتجاهين هما :

الاتجاه الأول: أثر التضخم على القوائم المالية :

(أ) <u>قائمة الدخل :</u>

١- تدرج الإيرادات بقائمة الدخل بالأسعار الجارية , بينما يتم تحديد تكاليف الأصول المستخدمة في توليد الإيراد بالتكلفة التاريخية مثل مصروف الإهلاك، الأمر الذي ينتج عنه أرباح مغالى فيها (صورية) تقلل من القدرة التشغيلية لأصول الشركة و لا تحافظ على رأس المال (Filip & Raffournier, 2010).

٢- لا تعد وحدة النقد التي يستخدمها المحاسب في عملية القياس المحاسبي , وحدة ثابتة أو موحدة , ومن ثم فإن القيم التي تظهر بها التكاليف في قائمة الدخل غير متجانسة و لا يمكن تجميعها رياضياً (وادي , ٢٠٠٦) .

٣- الإفراط في تحديد العبء الضريبي نظراً للمغالاة في تقدير الأرباح الحالية (Frank , 2019) .

(ب) <u>قائمة المركز المالي</u> :

١- نقص السيولة , حيث يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة ارتفاع الأسعار (التضخم) خسائر قوة شرائية , فمثلاً رصيد النقدية الذي يبلغ ١٠٠٠٠ والمحتفظ به لمدة ٨ شهور ومع انخفاض القوة الشرائية للعملة بنسبة ١٥ % , سوف يصاحبه انخفاض في رصيد النقدية ليصبح قيمته الحقيقة مساوية لـ ٨٥ % (Frank,2019).

٢- ظهور الأصول الثابتة بأقل من تكلفتها الاستبدالية , ومن ثم احتساب الإهلاك بأقل مما يجب , ومن ثم عدم كفاية أقساط الإهلاك لاستبدال تلك الأصول لاحقاً, ومن ناحية أخرى فإنه نتيجة للخطأ في المقابلة بين الإيرادات الجارية والتكلفة التاريخية , تستنزف أموال الشركات على هيئة أرباح صورية مسدد عنها ضرائب, الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى اقتراض أموال لاستمرار شراء المخزون السلعي (وادي, ٢٠٠٦).

الاتجاه الثاني : أثر التضخم على ملاءمة المعلومات:

لكي تكون المعلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية , يجب أن تتوافر فيها خاصيتي الملاءمة والتعبير الصادق , وتعد المعلومة ملائمة إذا كانت لديها القدرة على إحداث فرق أو اختلاف في القرارات التي يتخذها هؤلاء المستخدمين , ولها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية (IASB,2010) .

ويمكن إظهار أثر التضخم على ملاءمة المعلومات في النقاط التالية :

١- سعر بيع المنتجات , حيث أنه في خلال فترة التضخم عادة ما تكون قدرة الشركة على تثبيت أسعار البيع والمحافظة على استقرارها لفترة طويلة أمراً يتعذر تحقيقه، نتيجة صعوبة الحفاظ على طلب المستهلك نظراً للسلوك العشوائي للأسعار , ومن ثم يصبح تحديد أسعار بيع المنتجات بمثابة تخمين ونتيجة غير متوقعة للظروف الاقتصادية (Frank , 2019). وأيضاً عند جمع تكاليف المنتج في فترات زمنية مختلفة لا تكون بنفس قوتها الشرائية , الأمر الذي يسبب عدم دقة تسعير المنتجات التي تعتمد بشكل كبير على تحديد التكلفة الحقيقة للمنتج (وادي , ٢٠٠٦).

٢- الخطر في سداد توزيعات الأرباح للمساهمين , حيث يتوقع المساهم أنه سوف يحصل على توزيعات أرباح أعلى كدعم للزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية , وفي ظل أرباح مغالى فيها وفقاً لمحاسبة التكلفة التاريخية واستجابة الشركة

لرغبة المساهمين في دفع توزيعات الأرباح , سوف تواجه الشركة خطورة سداد توزيعات أرباح تتجاوز مقدار الأرباح الحقيقة (Frank , 2019) .

٣- تضخيم مصروف الضرائب نتيجة الأرباح المغالى فيها , قد يدحض تحديد الأرباح بشكل سليم بما يؤثر سلبياً على أسعار الاسهم وعلى التدفقات النقدية , وهذا بدوره يؤثر على قيمة الشركة (Ifeanyi & Chukwuma , 2016) .

يخلص الباحث مما سبق , إلى أن التضخم تكمن خطورته في تحقيق أرباح وهمية تؤثر سلبياً على القوائم المالية , الأمر الذي قد يفقد ملاءمتها في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل مستخدمي تلك القوائم. وهذا يدعم أهمية البحث عن محاسبة التضخم ودور معايير المحاسبة في مواجهة مشكلة التضخم .

٣/١/٧ : نماذج محاسبة التضخم :

بمراجعة الفكر المحاسبي يمكن القول أن أهم نماذج محاسبة التضخم تتركز في:

١- <u>نموذج التكلفة المعدلة أو القوة الشرائية العامة :</u>

تستند القوائم المالية المرتكزة على أساس التكلفة التاريخية على استخدام وحدات نقدية تتصف بالثبات , بينما يُحول نموذج القوة الشرائية العامة الوحدات النقدية السابقة إلى قيم نقدية لها قوى شرائية تعتمد على استخدام مؤشر الأسعار العام (الأرقام القياسية) ، الذي يستبعد جميع التأثيرات الناتجة عن تقلبات نقدية لا تمثل تغيرات حقيقة في المركز المالي للشركات , وهذه الطريقة تحتفظ بأساس التكلفة التاريخية عن طريق إزالة أية انحرافات أو تشوهات في القوائم المالية باستخدام وحدة القوة الشرائية العامة بدلاً من النقدية (Zamel et al . , 2020 a) ، بتطبيق الأرقام القياسية سواءً لأسعار المستهلك أو أسعار المنتج (Ansari & Hosseini , 2017) .

٢- <u>نموذج التكلفة الجارية :</u>

ويقوم بتقييم أصول الشركات وتحديد الربح باستخدام القيم الجارية لبنود القوائم المالية , من خلال الارتكان إلى ثلاثة مفاهيم هي : القيمة الحالية , وصافي القيمة البيعية , والتكلفة الاستبدالية (العلي ,٢٠١٧).

٢/٧ : موقف الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة من التضخم :

يرجع الاهتمام بأثر التضخم على القوائم المالية , إلى أوائل القرن العشرين عندما تبنى المحاسبون فرض ثبات وحدة النقد , وعندها بدأت الهيئات المهنية ولأول مرة في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، بمراقبة ومناقشة الأثر الذي يخلفه التضخم ، وأفردت الدراسات الاكاديمية وقتئذ حلولاً لمواجهة هذه الظاهرة ؛ باستخدام نماذج محاسبة التضخم وظهور مفهوم القوة الشرائية , وبعدها شهد العالم الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي والذي ألقى بظلاله على الفكر المحاسبي بتحرك كثير من دول العالم بتطبيق مبادئ محاسبة التضخم على التقارير المالية (Ifeanyi & Chukwuma , 2016).

وبمراجعة الأدب المحاسبي بشأن مواجهة التضخم , يلحظ الدور الرائد الذي قامت به الهيئات التنظيمية والمهنية للمحاسبة وعلى رأسها IASB , FASB, SEC , AASB , CICA , ICAS, ICEAW ، من خلال إصدار معايير محاسبية لتحييد الآثار السلبية للتضخم .

١/٢/٧ : موقف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB :

نشر معهد المحاسبين القانونين الأمريكي AICPA في عام ١٩٧٣ تقريرًا عن أهم المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية للشركات في أمريكا , من بينها معلومات التكلفة الجارية التي تقوم بإعادة تقييم كل من الأصول والالتزامات وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار (Suciu,2011) . ومع تزايد التضخم في نهاية عام ١٩٧٤ قدمت هيئة تداول الأوراق المالية بأمريكا SEC توصية إلى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB بضرورة استكمال القوائم المالية بالمعلومات المعدلة بتغييرات الأسعار، وفي عام ١٩٧٨ قام FASB بإعداد مسودتين بشان محاسبة التضخم كمقدمة لإصدار معيار محاسبي بهذا الشأن (Cohen, 1982).

وفي عام ١٩٧٩ أصدر FASB المعيار المحاسبي رقم ٣٣ بعنوان " التقارير المالية وتغيير الأسعار " (SFAS No.33,1979) . ولقد ترك المعيار الأمريكي

رقم ٣٣ كثيرًا من المجالات القابلة للتأويل وعدم التوحيد في السياسات المحاسبية المطبقة , الأمر الذي جعل المحاسبين يتيهون في كثير من الأمور وقلل من فعالية وملاءمة المعلومات (Yang et al.,2005) . وإزاء ما سبق قام FASB بإعادة النظر في الثغرات الموجهة للمعيار رقم ٣٣ وطرح مشروع إصدار معيار أكثر تحديدًا وأقل غموضًا . وفي عام ١٩٨٦ حل المعيار الأمريكي رقم ٨٩ بعنوان " التقارير المالية والتغيير في مستوى الأسعار " بديلا للمعيار رقم ٣٣ وتعديلاته اللاحقة من معايير أخرى بشأن التضخم وهي المعايير رقم ٣٩ ، ٤٠ ،٤١، ٤٦ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ٨٢ . ولقد أشار المعيار ٨٩ (SFAS No 89, 1986) إلى اقتراح FASB بإجراء الكشف الطوعي (الاختياري) للمعلومات التكميلية؛ عن آثار التغييرات في الأسعار (التضخم) على بنود القوائم المالية .

٢/٢/٧: موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB :

في يناير ١٩٧٦ أصدرت لجنة (مجلس) معايير المحاسبة الدولية IASC مسودة بعنوان " المعالجة المحاسبية لتغيرات الأسعار " ، وذلك كمقدمة لإصدار معيار المحاسبة الدولي رقم ٦ " الاستجابة المحاسبية للتغير في مستوى الأسعار " والذي صدر عام ١٩٧٧ , وبعدها تم إلغاء المعيار المحاسبي الدولي رقم ٦ واستبدل في نوفمبر ١٩٨١ بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٥ , وفي أكتوبر ١٩٨٩ أصبح المعيار السابق IAS 15 اختيارياً في ظل صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩, ومن الجدير بالذكر أن IASB قام بسحب المعيار الدولي رقم ١٥ في ديسمبر ٢٠٠٣.

ولعل أهم ما يميز معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ما يلي:(IAS No. 29,1989)

(١) يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية الأساسية لأي شركة تقدم تقاريرها المالية بعملة اقتصاد ذو معدل تضخم مرتفع .

(٢) لم يحدد المعيار معدلاً مطلقاً للتضخم المرتفع الذي يتسم بكثير من الخصائص لعل من أهمها : الأفراد يفضلون الاحتفاظ بثرواتهم في شكل أصول غير نقدية

أو بعملة مستقرة نسبياً ، معدل التضخم المتراكم لثلاثة سنوات يقارب أو يزيد على ١٠٠٪ .

(٣) يتم تعديل القوائم المالية على النحو التالي :

بالنسبة لقائمة المركز المالي : يتم تعديل مفردات الميزانية بموجب وحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية باستخدام مؤشر الأسعار العام، و لن يتم تعديل البنود النقدية لأنها أصلاً معبر عنها بوحدة نقدية جارية ، وتعديل الأصول والالتزامات غير النقدية باستخدام مؤشر عام للأسعار يعكس التغير في القوة الشرائية العامة ، وتعديل مفردات الممتلكات والمعدات والمخزون والشهرة وحقوق الاختراع والأصول المشابهة بمبالغ جارية بالاعتماد على الأرقام القياسية العامة .

بالنسبة لقائمة الدخل : يتطلب هذا المعيار التعبير عن كافة البنود في قائمة الدخل بوحدة القياس الجارية بتاريخ الميزانية ,وعليه يتوجب إعادة تعديل كافة البنود بتطبيق مؤشر الأسعار العام من تاريخ تسجيل بنود الدخل والمصروفات في القوائم المالية , هذا بالإضافة إلى احتساب المكاسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي (التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد) , وذلك عن طريق مقارنة القيمة المعدلة لصافي الأصول النقدية لآخر المدة بأول المدة بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار القيمة المعدلة لكل من المبيعات والمشتريات والمصروفات.

٣/٢/٧: موقف معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز ICEAW :

تُولي الهيئات المهنية بالمملكة المتحدة جل اهتماماتها المحاسبية بشأن المحافظة على الممتلكات وحماية الأصول في ظل التضخم , حيث أصدر ICEAW عام ١٩٦٨ مسودة رقم ٨ والتي تناولت مطالبة الشركات أن تنشر معلومات إضافية عن التضخم بجانب معلومات التكلفة التاريخية، وأن يتم تعديل المعلومات التاريخية بما يتوافق مع القوة الشرائية الجارية (Zaid, 2013) . وفي عام ١٩٧٥ تم إنشاء هيئة بمسمى " لجنة محاسبة التضخم " بالمملكة المتحدة , الأمر الذي أثار اهتمام ICEAW في عام ١٩٧٦ بإصدار مسودة رقم ١٨ بعنوان

"محاسبة التكاليف الجارية" ، والتي لم تلق القبول الكافي من قبل كثير من أعضاء المعهد السابق، وبعدها تم استبدال المسودة ١٨ بوثيقة أخرى توصي عموماً بالاهتمام بمحاسبة التضخم ، وتحميل الشركات الانجليزية عبء إعداد قوائمها المالية وفقاً للتكلفة التاريخية (قوائم أساسية) مع إرفاق معلومات إضافية عن أثر التضخم , كما قام ICAEW بإصدار نشرة مفادها التوصية بأهمية المحاسبة عن التكاليف الجارية للشركات التي يزيد حجم مبيعاتها عن ٥ ملايين جنيه استرليني , ونتيجة لانخفاض معدل التضخم في المملكة المتحدة عام ١٩٨٤ تم تطبيق محاسبة التضخم بصورة اختيارية وليست إلزامية على الشركات المساهمة (Suciu,2011). وفي نهاية العقد السابق , تقلص الاهتمام بتطوير محاسبة التضخم في المملكة المتحدة وفقا لدراسة (Frank,2019)، نظراً لانخفاض معدل التضخم السنوي في المملكة المتحدة والذي تراوح في السنوات الأخيرة ما بين ٤٪ إلى٦٪.

٤/٢/٧: موقف معهد المحاسبين القانونيين بإسكتلندا ICAS :

لقد أثرت معدلات التضخم المنخفضة في اسكتلندا ، إلى عدم وجود حاجة ملحة لضرورة معالجة قضايا التضخم وأثر تغييرات الأسعار, والنتيجة أنه لا يزال نموذج التكلفة التاريخية يلقى الدعم والقبول العام من قبل معهد المحاسبين القانونيين بإسكتلندا ICAS (Ndzinge,2015) .

٥/٢/٧: موقف معهد المحاسبين القانونيين الكندي CICA :

في البداية صرح CICA بعدم جدوى استخدام طريقة فهرسة الأسعار كونها غير مألوفة لدى المحاسبين , ويجب الاعتماد كليةً على محاسبة التكلفة التاريخية , وفي عام ١٩٧٥ نشر CICA مذكرة للتحقيق في بنود القوائم المالية ومدى اتفاقها مع المستوى العام للأسعار في كندا , ثم أوصى بأهمية إعداد تقرير مكمل يظهر أثر القوة الشرائية للنقود , وفي عام ١٩٧٦ أصدر CICA وثيقة العمل بعنوان " المحاسبة بالقيمة الحالية " والتي نادت بأهمية أساس التكلفة الحالية , وبالتبعية بدأت الشركات الكندية في الاستجابة لتوصية CICA بتطبيق نموذج الأرقام

القياسية للتغير في مستوى الأسعار العام ، وخاصة للشركات التي تتجاوز قيمتها السوقية ٥ مليون دولار كندي أو يزيد حجم أصولها عن ٣٥٠ مليون دولار كندي , ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٨٩ ومع انخفاض معدل التضخم في كندا تراجعت الشركات الكندية عن تطبيق توصية CICA (Suciu,2011) .

٦/٢/٧: موقف مجلس معايير المحاسبة بأستراليا AASB :

اهتم مجلس معايير المحاسبة بأستراليا AASB بقضية تطوير محاسبة التضخم، ويمكن تناول ذلك الاهتمام من خلال عرض المراحل الثلاث التالية :(Suciu,2011)

المرحلة الأولى وتتسم بوجود معايير محاسبية مؤقتة بأستراليا , وأوصى AASB بتطبيق محاسبة التكلفة الجارية على المخزون كمرحلة مبدئية لمواجهة التضخم .

المرحلة الثانية والتي لفت فيها AASB الانتباه إلى معالجة المكاسب والخسائر للقوة الشرائية للنقود , وفي عام ١٩٧٩ نشر AASB تقريراً بعنوان " الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن حيازة الأصول النقدية " .

المرحلة الثالثة واستجابة لما يقوم به AASB أصدرت المؤسسات المحاسبية بأستراليا تقريراً عن أهمية المحاسبة عن التكاليف الجارية , وانطلاقا من ذلك بدأت جميع الشركات الاسترالية في عام ١٩٨٣ والتي تزيد أصولها عن ٢٠ مليون دولار أسترالي , بتقديم تقرير إضافي (مكمل) بتعديل معلومات القوائم المالية التاريخية بما يظهر أثر التضخم وتغييرات الأسعار .

وفي عام ٢٠١٥ أصدر AASB معيار المحاسبة رقم ١٢٩ بعنوان " إعداد التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع " ، وباستقراء المعيار الأسترالي السابق اتضح للباحث أنه يتفق تماماً مع ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 مع إجراء بعض التعديلات التي تتلاءم مع البيئة الأسترالية , مثل تعديل القيمة السوقية إلى القيمة العادلة وتعديل نتيجة العلميات وصافي الدخل إلى ربح أو خسارة.

وبمراجعة الأدب المحاسبي بشأن محاسبة التضخم وموقف الهيئات التنظيمية والمهنية منها , يتضح للباحث من العرض السابق ما يلي :

١- يفرض نموذج التكلفة التاريخية سيطرته , ويلقى دعماً من جانب كل من معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز ICEAW و معهد المحاسبين القانونيين بإسكتلندا ICAS, وتقلص الاهتمام عموماً بمحاسبة التضخم في المملكة المتحدة.

٢- أبدى معهد المحاسبين القانونيين الكندي CICA اهتماماً واسعاً بمحاسبة التضخم في الفترات التي تزايدت فيها معدلات التضخم في كندا , بينما تراجع CICA عن الاهتمام بمحاسبة التضخم بمجرد انخفاض معدلات التضخم في كندا .

٣- اكتفى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB بإصدار معيارين لمعالجة مشكلة التضخم وهما SFAS 33 ، SFAS 89 ، واقترح فيهما الإفصاح الاختياري (الطوعي) غير الإلزامي بالتقرير عن أثر تغييرات الأسعار على بنود القوائم المالية .

٤- يتفق كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة باستراليا AASB على أهمية الإفصاح الإلزامي وتعديل القوائم المالية بأثر التضخم , من خلال استخدام أسلوب الأرقام القياسية (مؤشر الأسعار العام) . ولذا أوصت كثير من الدراسات بتطبيق نماذج محاسبة التضخم على عدة دول , مثل زيمبابوي وانجولا بدراسة (Ilter, 2012) , والهند (Patjoshi, 2013) ، و نيجيريا (Fodio & Salaudeen ,2012) , وتركيا (Kirkulak & Balsari ,2009) . وهذا يدعو إلى أهمية التعرف على موقف معايير المحاسبة المصرية تجاه محاسبة التضخم .

٨- معايير المحاسبة المصرية ومحاسبة التضخم :

قفز التضخم في مصر ليبلغ أعلى مستوياته على مدار السنوات الأخيرة على خلفية ارتفاع أسعار السلع العالمية وانخفاض قيمة العملة مؤخراً , الأمر الذي أعطى البنك المركزي المصري في ٢١ مارس ٢٠٢٢ مزيداً من الزخم لرفع أسعار الفائدة ولأول مرة منذ عام ٢٠١٧ ؛ بمقدار ١٠٠ نقطة أساس .

١/٨ : تطور التضخم في مصر :

رصدت دراسة (Zamel et al . , 2020 b) التغييرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها الاقتصاد المصري , والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي :

(١) خلال فترة الثمانينيات , كانت معدلات التضخم بشكل عام مرتفعة نسبياً, وبعدها تراجعت واستمرت في الانخفاض في فترة التسعينيات وذلك بعد اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي .

(٢) ارتفع معدل التضخم في عام ٢٠٠٨ إلى ١٨ % مقابل ٢ % في عام ٢٠٠١، إلا أنه يلاحظ في الألفية الجديدة استمرار مصر في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي .

(٣) في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ , قامت الحكومة المصرية بتعويم الجنيه المصري وفقاً لمطلب رئيسي من صندوق النقد الدولي, واستجابة لضغوط السوق السوداء , الأمر الذي زاد من معدلات التضخم , ولكن بعدها تم تحرير نظام سعر الصرف وتخفيض قيمة الجنيه المصري كإحدى الخطوات الحاسمة نحو استعادة الثقة في الاقتصاد المصري .

(٤) في يناير ٢٠١٧ ارتفع معدل التضخم ليصل إلى ٢٩,٥ % نتيجة الزيادات الشهرية في أسعار السلع والخدمات التي بلغت ٤,٠١ % .

وعلى الرغم من تراجع معدلات التضخم في مصر خلال السنوات ٢٠١٨ , ٢٠١٩ , ٢٠٢٠ , إلا أنه سرعان ما زاد مرة أخرى خلال عام ٢٠٢١ , وسجل أعلى مستوياته خلال منتصف عام ٢٠٢٢ ليرتفع ويصل إلى ١٤,٩ %, ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (١) : تطور التضخم في مصر

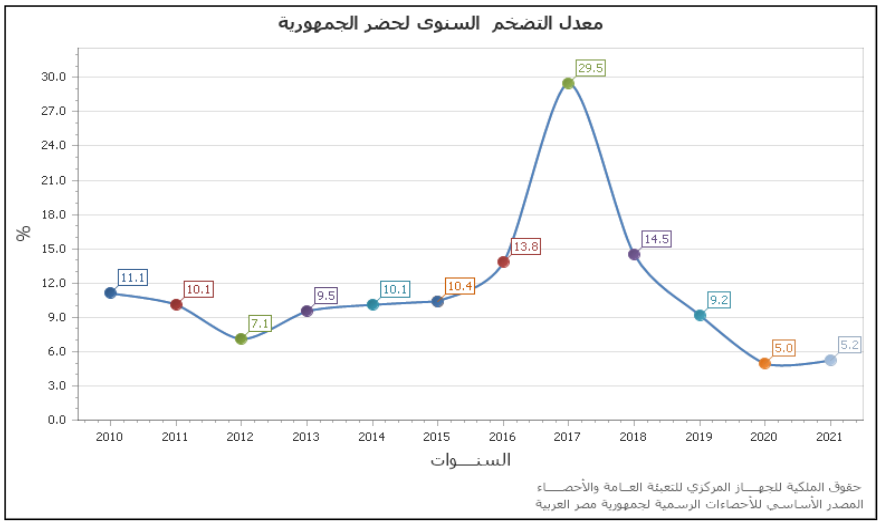

(المصدر : نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء بمصر)

يتضح من القول والشكل السابق , تذبذب معدل التضخم في مصر وزيادته مرة أخرى في عام ٢٠٢٢ ، الأمر الذي يعني حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم. حيث لا يشترط عند تطبيق معيار محاسبة التضخم أن نصل إلى تضخم مفرط (Diane & Michael , 2009). والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل يوجد معيار محاسبي مصري بشأن التضخم لمعالجة أثر تغيرات الأسعار؟

٢/٨ : موقف معايير المحاسبة المصرية من محاسبة التضخم :

باستقراء معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وبقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لعام ٢٠٢٠ , تبين للباحث أنها تشتمل على عدد ٣٨ معيار مصري (٢٧ بالمجلد الأول , ١١ بالمجلد الثاني)، وتخلو تماماً من الإشارة إلى معيار محاسبي عن التضخم ، على الرغم من تزايد معدلات التضخم في مصر في فترات كثيرة ومتباعدة تم الإشارة إليها .

ويبدو أن الهيئات المنوط بها وضع معايير المحاسبة المصرية اكتفت بالتنويه عن محاسبة التضخم في ثنايا المعايير التالية:(معايير المحاسبة المصرية ، ٢٠٢٠)

(١) المعيار المحاسبي المصري رقم ١٣ " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية ", حيث أشارت الفقرة ٤٢ منه إلى ما يلي : يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة التي لا تعد عملة التعامل الخاصة بها عملة اقتصاد يتسم بالتضخم , إلى عملة عرض مختلفة , طبقاً لسعر الإقفال .

(٢) المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٨ " المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة " , حيث وردت بالفقرة رقم ٤٥ منه أنه عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود هاماً , فإن قيمة المخصص يجب أن تكون بالقيمة الحالية للنفقات المتوقع أن يتم طلبها للتسوية .

(٣) المعيار المحاسبي المصري رقم ٣٠ " القوائم المالية الدورية " , أشارت الفقرة ب ٣٢ بالملحق(ب) إلى أهمية التقارير المالية الدورية في الاقتصاديات عالية التضخم .

(٤) المعيار المحاسبي المصري رقم ٣٨ " مزايا العاملين " , وردت بالفقرة ٩٠ إلى أنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقديرات الزيادات المستقبلية في المرتبات ؛ التضخم والأقدمية والترقيات والعوامل الأخرى ذات الصلة مثل العرض والطلب في سوق التوظيف.

(٥) المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٥ " قياس القيمة العادلة " , حيث أشارت الفقرات ٣٧، ٣٨ بملحق المعيار (م) , إلى أنه من الافتراضات الهامة التي تستخدمها المنشأة لقياس القيمة العادلة : يتم تعديل تكاليف العمالة على أساس أجور السوق الحالية, وأثر التضخم على التكاليف والأرباح المقدرة ، والقيمة الزمنية للنقود .

(٦) المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ " الأدوات المالية ", وردت بالفقرة ب ٨,٣,٤ بالبند (و) بملحق المعيار ب , أن الخصائص الاقتصادية لمشتقة

ضمنية ومخاطرها تكون مرتبطة بشكل وثيق بالخصائص الاقتصادية للعقد المضيف ومخاطره في الأمثلة التالية، والتي منها المشتقة الضمنية في عقد تأجير مضيف إذا كانت مرتبطة برقم قياسي يعبر عن التضخم ، مثل رقم قياسي لدفعات الإيجار والتي تتعلق بالرقم القياسي لأسعار المستهلك .

ومن الجدير بالذكر , أن مقدمة إطار إعداد وعرض القوائم المالية بمعايير المحاسبة المصرية , أشارت إلى أن القوائم المالية في الشركات المقيدة بسوق المال المصري تُعد في ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية ، وفي السياق ذاته , أشارت الفقرتين ٤-٥٥ , ٤-٥٦ من إطار إعداد وعرض القوائم المالية بالمعايير المصرية , إلى استخدام عدداً من الأسس المختلفة للقياس من أهمها التكلفة التاريخية, والتكلفة الجارية, والقيمة الاستردادية, والقيمة الحالية, وتعتبر التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداماً لدى الشركات عند إعداد قوائمها المالية.

وتأكيداً للقول السابق , أشارت دراسة (Zamel et al . , 2020 a) إلى أنه لا توجد شركة مصرية تقدم معلومات معدلة بالتضخم , حيث يتم إعداد القوائم المالية للشركات المسجلة بسوق المال المصري وفقاً لمحاسبة التكلفة التاريخية .

وعلى الرغم من موثوقية أساس التكلفة التاريخية , إلا أنه تعرض لكثير من الانتقادات نوجزها على النحو التالي : المغالاة في الأرباح (Masouleh et al., 2013)، و إنتاج معلومات مضللة لعدم تجانس القيم بالقوائم المالية (Chamisa et al., 2018) ، و اتخاذ قرارات غير رشيدة لعدم ملاءمة المعلومات (Egiyi,2021).

ولتفادي أوجه القصور والانتقادات الموجهة لأساس التكلفة التاريخية , تم اقتراح طرق (نماذج) محاسبية من أهمها القوة الشرائية العامة (التكلفة المعدلة) لحل مشكلة التضخم (Khodadadi et al.,2014) . واعتماد نموذج القوة الشرائية العامة لا يعني الخروج كليةً عن محاسبة التكلفة التاريخية ولكنه يقوم بتعديل التكلفة التاريخية باستخدام أرقام قياسية عامة . وتؤكد دراسة (Ndzinge, 2015) أن المعيار

المحاسبي الدولي IAS 29 قدم نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم، لعلاج آثار تغير الأسعار بطريقة قد تبدو ملائمة بشكل كبير.

وفي ضوء ما سبق , يرى الباحث أهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 في مصر لمواجهة مشكلة التضخم .

٣/٨: مشكلات معايير المحاسبة المصرية تجاه التضخم :

بمراجعة معايير المحاسبة المصرية بشأن إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 " التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع " , تبين للباحث وجود بعض المشكلات والصعوبات التي قد يمكن أن تواجه خمسة معايير مصرية وذلك على النحو التالي : (معايير المحاسبة المصرية ، ٢٠٢٠)

(١) **المعيار المحاسبي المصري رقم ٥** " السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء " , حيث أشارت الفقرتين ٣٣ , ٣٤ , إلى أنه يعد استخدام التقديرات المحاسبية المعقولة جزءً أساسياً في إعداد القوائم المالية .

ويرى الباحث أنه يجب تخفيض حجم التقديرات المحاسبية الواردة بفقرات المعيار المصري رقم ٥ , حتى يمكن اتاحة الفرصة لمعيار محاسبة التضخم أن يتدخل في حل مشكلة تقدير الإهلاك ؛ من خلال تحديد تكلفة معدلة للأصول الثابتة تراعي أثر تغيرات الأسعار وعلى أساسها يمكن احتساب الإهلاكات لتلك الأصول ، بطريقة قد تبدو أكثر دقة وملاءمة لمستخدمي القوائم المالية .

(٢) **المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠** " الأصول الثابتة وإهلاكاتها " , حيث تشير الفقرة ١٥ منه إلى أنه يتم قياس أي أصل يفي بشروط الاعتراف به كأصل ثابت، على أساس تكلفته. والفقرات من ٣١ إلى ٤٢ تم إلغاؤها وكانت تتناول نموذج إعادة التقييم .

ويرى الباحث أن استخدام نموذج التكلفة بالنسبة للأصول الثابتة يعد موضوعياً عند استحواذ تلك الأصول , ولكن بعد فترة معينة يجب تعديل تلك التكلفة

بتغيرات الأسعار وفقاً لما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي IAS 29 على النحو التالي : (Zamel et al . , 2020 a)

التكلفة المعدلة = التكلفة التاريخية X (الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية/ الرقم القياسي العام للأسعار في تاريخ حيازة البند)

ومن الجدير بالذكر أن معايير المحاسبة المصرية قامت بإلغاء نماذج إعادة التقييم للأصول الثابتة بالمعيار رقم ١٠ في محاولة لسد ثغرات محتويات المعيار بشأن إدارة الربحية والحد من الاختيارات المحاسبية , ولكنها تركت الخيارات في طرق الإهلاك للأصول الثابتة، ومن ثم يجب توحيد المعاملات إما بالإبقاء على نماذج إعادة التقييم واستخدام التكلفة المعدلة كما سبق, أو تحديد طريقة واحدة لطرق إهلاك الأصول الثابتة لمنع حرية اختيار الإدارة في استخدام ما تراه مناسباً لها.

(٣) **المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٣** " الأصول غير الملموسة " ، حيث تشير الفقرة ٧٤ منه إلى أنه بعد الاعتراف الأولي يتم اثبات الأصل غير الملموس بالتكلفة مخصوماً منه مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال . والفقرات ٧٥ إلى ٨٧ وأيضاً الفقرتين ١٢٤، ١٢٥ تم إلغاؤها وكانت تتناول نموذج إعادة التقييم . ويرى الباحث أهمية استخدام نموذج التكلفة عند اقتناء أو إنشاء الأصول غير الملموسة , مع الإبقاء على نماذج إعادة التقييم أو استخدام التكلفة المعدلة التي تراعي أثر تغيرات الأسعار فيما بعد تاريخ الاقتناء.

(٤) **المعيار المحاسبي المصري رقم ٣١** " اضمحلال قيمة الأصول " , حيث تشير الفقرة ٣٠ منه إلى أنه يجب مراعاة القيمة الزمنية للنقود ممثلة في أسعار الفائدة الحالية في السوق بدون مخاطر عند حساب القيمة الاستخدامية للأصل.

ويرى الباحث أن المعيار المصري رقم ٣١ يجب أن يشير إلى مراعاة تغير الأسعار بالنسبة لكل من القيمة الاستردادية أو القيمة الاستخدامية للأصول , وبنفس الكيفية التي ذكرها عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

(٥) **المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٥** " قياس القيمة العادلة ", حيث تشير الفقرة ٢ منه إلى اعتبار القيمة العادلة قياساً قائماً على السوق , وليس خاصاً بمنشآت بذاتها، وتوجد ثلاثة مناهج لقياس القيمة العادلة: منهج السوق, ومنهج التكلفة , ومنهج الدخل.

ويعتقد الباحث أن الجهات المنوط بها وضع معايير المحاسبة المصرية قد وجدت في المعيار رقم ٤٥ " قياس القيمة العادلة " , ملاذاً للتعبير عن تغيرات الأسعار لمفردات القوائم المالية وبديلاً لتطبيق معيار محاسبة التضخم . والمشكلة الأساسية التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مصر تتمثل في غياب سوق نشطة في مصر وعدم رسوخ مفاهيم القيمة العادلة وتقنيات قياسها ، كما قد يسيئ بعض معدي القوائم المالية استخدام مساحة التقدير الشخصي المسموح بها في ظل مرونة معايير المحاسبة المصرية , من خلال وضع تقديرات بعيدة للقيمة العادلة بهدف إدارة الربحية ,بغرض تخفيف تقلبات أرباح الشركات عما هو متوقع أو عادي (حماد , ٢٠٠٢ – تمراز ، ٢٠١٠).

وعلى ضوء ما سبق , يبدو للباحث أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 قد يلائم البيئة المصرية لمواجهة تغيرات الأسعار ولحل مشكلة التضخم , وهذا ما تقوم به الدراسة الاختبارية .

٩- الدراسة الاختبارية :

تهدف الدراسة الاختبارية ؛ إلى التحقق التجريبي من النتائج التي توصل إليها الباحث فى الجزء النظري ، فيما يتعلق بأهمية إصدار معيار محاسبي عن التضخم في البيئة المصرية ، و ما إذا كانت معلومات القوائم المالية الناتجة عن تطبيق نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ ؛ أكثر ملاءمة من نموذج التكلفة التاريخية . واعتمد الباحث بشكل كبير على قياس ملاءمة معلومات القوائم المالية المنشورة للشركات التي تتداول أسهمها في سوق المال المصري؛ على النموذج المطبق في دراسة (Bandyopadhyay et al., 2010).

١/٩ : مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري ، وقد قام الباحث باختيار عينة من الشركات(•)بحيث يتوافر فيها الشروط التالية :

١- أن تكون من الشركات النشطة (مدرجة ضمن ٥٠ شركة من أكثر الشركات نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري خلال فترة الدراسة).

٢- ألا تكون الشركة قد بدأت وتوقفت عن النشاط خلال الفترة الزمنية للدراسة.

٣- يتوافر في بياناتها كل من : صافي الربح ، وربح التشغيل ، وإجمالي الأصول ، وصافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي.

ويمكن تحديد عينة الدراسة موزعة على القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها من خلال ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (١) : توزيع عينة الدراسة على القطاعات المختلفة

م	اسم القطاع	عدد الشركات	النسبة %
١	الأغذية والمشروبات	٧	٢٣٪
٢	العقارات	٦	١٩٪
٣	الموارد الأساسية	٤	١٣٪
٤	خدمات مالية غير مصرفية	٣	١٠٪
٥	اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات	٣	١٠٪
٦	السياحة والترفيه	٢	٦٪
٧	منسوجات و سلع معمرة	٢	٦٪
٨	المرافق	١	٣,٢٥٪
٩	الرعاية الصحية والأدوية	١	٣,٢٥٪
١٠	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	١	٣,٢٥٪
١١	خدمات النقل والشحن	١	٣,٢٥٪
	الإجمالي	٣١	١٠٠

(المصدر : إعداد الباحث)

• ملحق الدراسة رقم (١) يوضح أسماء الشركات محل التطبيق والقطاع الذي تنتمي إليه هذه الشركات .

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة الاختبارية تتمثل في عدد ٣١ شركة تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري ، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢١ م ، كما يتبين أن أكثر القطاعات تمثيلاً في شركات العينة هو الأغذية والمشروبات بنسبة ٢٣٪ يليه قطاع العقارات بنسبة ١٩٪ .

٢/٩ : مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على معلومات القوائم المالية لشركات العينة من خلال شبكة الإنترنت بموقع معلومات مباشر مصر www.mubasher.Info/EGX.

٣/٩ : فروض الدراسة الاختبارية :

يجب توافر خاصيتي الملاءمة والتعبير الصادق في معلومات التقارير المالية، وتعد المعلومة ملائمة إذا كانت لديها القدرة على إحداث فرق أو اختلاف في القرارات التي يتخذها مستخدمي القوائم والتقارير المالية ، وأن تكون للمعلومة قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما (IASB,2010).

(١) نموذج التكلفة التاريخية:

باستقراء الفكر المحاسبي بشأن ملاءمة معلومات القوائم المالية المرتكزة على نموذج التكلفة التاريخية ، يتضح توصل كثير من الدراسات بشأن جدارة نموذج التكلفة التاريخية وتفوقه على نموذج التكلفة المعدلة ؛ في تحسين جودة القوائم المالية و لا سيما توافر خاصية ملاءمة المعلومات (Masouleh et al. ,2013 – Zamel et al., 2020 a) . Odunayo et al. ,2020

وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض الأول في صورة فرض العدم كالتالي :

H01 : " لا تتصف معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية بالملاءمة ، وفقاً لتطبيق نموذج التكلفة التاريخية ".

(٢) نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم :

خلصت إحدى الدراسات التطبيقية في مصر على أهمية تطبيق نموذج المحاسبة عن المستوى العام للأسعار (التكلفة المعدلة) ، لندرة وجود أسواق نشطة للأصول المستعملة في مصر (تمراز ، ٢٠١٠) . وبمراجعة الأدب المحاسبي بشأن ملاءمة معلومات القوائم المالية المرتكزة على نموذج التكلفة المعدلة، يتبين انتهاء كثير من الدراسات إلى أن معلومات نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم لها قوة تفسيرية أعلى من نموذج التكلفة التاريخية ، و تتوافر في النموذج الأول خاصية ملاءمة المعلومات (وادي , ٢٠٠٦ – Kirkulak & Balsari,2009 – العامري , ٢٠١٨ – Frank,2019 – Egiyi,2021) .

وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض الثاني في صورة فرض العدم كالتالي:

H02 : " لا تتصف معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية بالملاءمة ، وفقاً لتطبيق نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم ".

٤/٩ : تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة :

اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية التالية : الإحصاءات الوصفية باستخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، والإحصاءات التحليلية باستخدام كل من معامل ارتباط سبيرمان لدراسة العلاقة الارتباطية (اتجاه وقوة) بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد (بتطبيق البرنامج الإحصائي SPSS.25 باستخدام Adjusted R^2) لبناء نموذج الانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لتحديد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تباين المتغير التابع.

٥/٩ : نموذج ومتغيرات الدراسة :

اكتشفت دراسة (Imhanzenobe,2022) في مجال علاقة ملاءمة المعلومـــات بمعايير المحاسبة ، أن هناك انخفاضاً في درجة ملاءمة معلومات القوائم المالية المرتكزة على معايير المحاسبة الأمريكية بالمقارنة بمعايير المحاسبة الدولية . وانطلاقاً مما سبق ، قام الباحث بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩

على بيانات القوائم المالية لشركات العينة ،بهدف توفير معلـــومات نموذج التكــلفة المعدلة بأثر التضخم ، ومقارنتها بنموذج التكلفة التاريخية. ويمكن قياس مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية على ضـوء قدرة صافي الربح كرقم إجمالي بشقيه النقدي والاستحقاق ؛ في التنبؤ بصافي التدفقـــــات النقدية من التشغيل، وذلك باعتبار أن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية يمثل سعر السهم (Collins et al.,2022) .

وسوف يتم قياس مدى تطور ملاءمة المعلومات المحاسبية باستخدام النموذج المطبق في دراسة (Bandyopadhyay et al ., 2010) ، عن طريق قياس القوة التفسيرية (R^2) للنماذج التالية وتطورها عبر الزمن كما يلي :

أولاً : قدرة صافي الربح السنوي الحالي في التنبؤ بصافي التدفق النقدي المستقبلي من النشاط التشغيلي وذلك على النحو التالي:

$$CFO_{it+1} = \alpha_o + \alpha_1 CFO_{it} + \alpha_2 E_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن : it : تمثل الشركة (i) للسنة(t)

CFO : صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

E : صافي الربح السنوي الحالي

ε : يمثل الخطأ العشوائي للنموذج

ثانياً : قدرة ربح الاستحقاق في التنبؤ بصافي التدفق النقدي المستقبلي من نشاط التشغيل وذلك على النحو التالي: (Kim & Kross, 2005)

$$CFO_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 CFO_{it} + \alpha_2 ACC_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث أن: ACC : ربح الاستحقاق وهو عبارة عن صافي الربح السنوي مطروحاً منه الربح النقدي السنوي من نشاط التشغيل.

وتم قسمة جميع قيم المتغيرات على متوسط إجمالي الأصول للسنة للترجيح .

ومن أجل توفير بيانات النموذج السابق لمتغيرات الدراسة الاختبارية ، اعتمد الباحث أولاً على معلومات بنود (مفردات) قائمتي الدخل والمركز المالي (تمثل نموذج التكلفة التاريخية)، وثانياً على تعديل بنود القوائم السابقة وفقاً للأرقام القياسية العامة[•](تمثل نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم) ، وثالثاً على قائمة التدفقات النقدية ، وذلك لعينة الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢١.

وبتطبيق معادلات النموذج السابق ، سوف يتم تحديد ملاءمة صافي الربح في تقييم صافي التدفق النقدي المستقبلي من النشاط التشغيلي وتحديد التغير في تلك الملاءمة عبر الزمن عن طريق قياس القوة التفسيرية (R^2) للنموذجين (١) ، (٢) أعلاه عن كل سنة من سنوات الدراسة. ولاختبار فرضي الدراسة المتعلقين بقياس ملاءمة المعلومات المحاسبية وتطورها عبر الزمن ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين متساويتين : فترة أولى (٢٠١٤- ٢٠١٧) وفترة ثانية (٢٠١٨-٢٠٢١)،ثم مقارنة متوسط القدرة التفسيرية لكل فترة، فزيادة (نقص) متوسط القدرة التفسيرية في الفترة الثانية عن الأولى مؤشر على زيادة (نقص) ملاءمة المعلومات عبر الزمن.

٦/٩: تحليل البيانات واختبار الفروض:

١/٦/٩ : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

يمكن وصف متغيرات الدراسة بالنسبة لنموذجي التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة بأثر التضخم في الجدول التالي :

• ملحق الدراسة رقم (٢) يوضح الأرقام القياسية العامة في مصر خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٢) : وصف متغيرات الدراسة لنموذجي التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة

المتغيرات		صافي الربح		ربح التشغيل		ربح الاستحقاق		صافي التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية		صافي التدفق النقدي التشغيلي للسنة القادمة	
السنوات	نموذج	تكلفة تاريخية	تكلفة معدلة	تكلفة تاريخية	تكلفة معدلة	تكلفة تاريخية	تكلفة معدلة	تكلفة تاريخية	تكلفة معدلة	تكلفة تاريخية	تكلفة معدلة
2014	وسط حسابي	0.06	0.05	0.07	0.07	-0.02	-0.02	0.06	0.06	0.07	0.06
	انحراف معياري	0.06	0.05	0.08	0.08	0.04	0.04	0.08	0.08	0.06	0.06
2015	وسط حسابي	0.07	0.05	0.07	0.07	-0.02	-0.01	0.05	0.05	0.08	0.02
	انحراف معياري	0.10	0.06	0.08	0.08	0.03	0.04	0.07	0.07	0.08	0.21
2016	وسط حسابي	0.10	0.04	0.05	0.05	-0.02	0.02	0.04	0.04	0.08	0.07
	انحراف معياري	0.16	0.08	0.09	0.1	0.02	0.06	0.11	0.11	0.08	0.08
2017	وسط حسابي	0.05	0.05	0.09	0.08	-0.04	0.01	0.11	0.1	0.03	0.01
	انحراف معياري	0.10	0.11	0.12	0.12	0.04	0.16	0.10	0.1	0.06	0.08
2018	وسط حسابي	0.03	0.05	0.06	0.07	-0.02	-0.02	0.01	0.01	0.06	0.05
	انحراف معياري	0.11	0.10	0.11	0.13	0.05	0.05	0.09	0.09	0.06	0.07
2019	وسط حسابي	0.02	0.04	0.05	0.05	-0.01	-0.02	0.05	0.05	0.03	-0.01
	انحراف معياري	0.08	0.10	0.12	0.13	0.04	0.04	0.06	0.06	0.04	0.08
2020	وسط حسابي	0.03	0.02	0.01	0.02	0.00	0.01	0.00	0.01	0.08	0.04
	انحراف معياري	0.01	0.08	0.09	0.1	0.02	0.03	0.08	0.08	0.09	0.15
2021	وسط حسابي	0.05	0.07	0.23	0.04	0.00	0.06	0.04	0.04	0.00	0.00
	انحراف معياري	0.06	0.04	0.05	0.04	0.00	0.07	0.14	0.15	0.00	0.00
الإجمالي	وسط حسابي	0.05	0.038	0.051	0.05	-0.02	-0.01	0.045	0.05	0.05	0.030
	انحراف معياري	0.07	0.055	0.069	0.09	0.009	0.04	0.069	0.09	0.05	0.061

(المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

١- أن عدد مشاهدات شركات العينة هي ٢٤٨ (٣١ شركة × ٨ سنوات) .

٢- في نموذج التكلفة التاريخية ، بلغ قيمة الوسط الحسابي لصافي الربح خلال الفـــترة ٠,٠٥ من كل جنيه من متوسط الأصول وبحد أعلى ٠,١ جنيه كأرباح وبحد أدنى ٠,٠٢ جنيه، بينما في نموذج التكـلفة المعدلة بلغ قيمة الوسط

الحسابي لصـافـي الربح خلال الفترة ٠,٠٣٨ من كل جنيه من متوسط الأصول

وبحد أعلى ٠,٠٧ جنيه كأرباح وبحد أدنى ٠,٠٢ جنيه ، الأمر الذي يوضح حجم التفاوت بين الشركات في تحقيق الربحية، وينطبق ما سبق على باقي المتغيرات.

٣- في نموذج التكلفة المعدلة ، بلغ الانحراف المعياري كمقياس للتشتت لصافي الربح ٠,٠٥٥ أي أقل تشتتاً ، بالمقارنة بالانحراف المعياري بنموذج التكلفة التاريخية الذي بلغ ٠,٠٧، وهذا يعني أن معلومات نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم أكثر تجانساً (ملاءمة) من معلومات نموذج التكلفة التاريخية .

٢/٦/٩ : العلاقة بين متغيرات الدراسة:

(١) العلاقة بين متغيرات الدراسة في نموذج التكلفة التاريخية:

يمكن تحديد درجة ارتباط متغيرات الدراسة بالنسبة لنموذج التكلفة التاريخية كالتالي:

جدول رقم (٣) : العلاقة بين متغيرات الدراسة في نموذج التكلفة التاريخية

		ربح التشغيل	ربح الاستحقاق	صافي التدفق النقدي التشغيلي
صافي الربح	معامل الارتباط	0.619**	0.694**	0.481*
	مستوى الدلالة	0.010	0.003	0.001
ربح التشغيل	معامل الارتباط	1	0.589**	0.440*
	مستوى الدلالة		0.002	0.004
ربح الاستحقاق	معامل الارتباط		1	0.684**
	مستوى الدلالة			0.001
صافي التدفق النقدي التشغيلي	معامل الارتباط			1
	مستوى الدلالة			

**. Correlation is significant at the 0.01 level. ،*. Correlation is significant at the 0.05 level.

(المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي)

يتبين من الجدول السابق أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع متغيرات الدراسة نظراً لمعنوية معاملات الارتباط سواء عند مستوى دلالة ٠,٠٥ أو ٠,٠١.

(٢) العلاقة بين متغيرات الدراسة في نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم :

يمكن تحديد درجة ارتباط متغيرات الدراسة بالنسبة لنموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم في الجدول التالي:

جدول رقم (٤) : العلاقة بين متغيرات الدراسة في نموذج التكلفة المعدلة

		ربح التشغيل	ربح الاستحقاق	صافي التدفق النقدي التشغيلي
صافي الربح	معامل الارتباط	0.755**	0.801**	0.544*
	مستوى الدلالة	0.000	0.000	0.003
ربح التشغيل	معامل الارتباط	1	0.620**	0.609*
	مستوى الدلالة		0.002	0.002
ربح الاستحقاق	معامل الارتباط		1	0.699**
	مستوى الدلالة			0.001
صافي التدفق النقدي التشغيلي	معامل الارتباط			1
	مستوى الدلالة			

**. Correlation is significant at the 0.01 level. ،*. Correlation is significant at the 0.05 level.

(المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي)

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من متغيرات الدراسة ، نظراً لمعنوية معاملات الارتباط سواء عند مستوي دلالة ٠,٠٥ أو ٠,٠١. ولكن القوة الارتباطية بين المتغيرات درجتها أعلى في نموذج التكلفة المعدلة عن نموذج التكلفة التاريخية ، فمثلاً معامل الارتباط بين صافي الربح وربح التشغيل بلغ ٠,٧٥٥ في نموذج التكلفة المعدلة ، بالمقارنة بـ ٠,٦١٩ في نموذج التكلفة التاريخية . وهذا يعني زيادة قدرة صافي الربح على تفسير ربح التشغيل في نموذج التكلفة المعدلة ، وهكذا بالنسبة لباقي المتغيرات .

٣/٦/٩ : اختبار فروض الدراسة :

١- نتائج تطبيق نموذج دراسة Bandypadhyay et al. , 2010 وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية :

في ضوء استخدام نموذج Bandyopadhyay et al ., 2010 على بيانات العينة محل التطبيق ، يمكن الحصول على النتائج التي يُظهرها الجدول الآتي :

جدول رقم (٥) : تطور ملاءمة معلومات التكلفة التاريخية خلال فترة الدراسة

الفترة	نمـوذج (١)		نمـوذج (٢)		الفرق نمـوذج(١-٢)
	R^2_1	الخطأ القياسي (Std.Error)	R^2_2	الخطأ القياسي (Std.Error)	R^2
2014	0.820	0.033	0.442	0.014	0.378
2015	0.741	0.042	0.498	0.066	0.243
2016	0.752	0.066	0.620	0.052	0.132
2017	0.866	0.042	0.701	0.061	0.165
2018	0.882	0.063	0.749	0.061	0.133
2019	0.699	0.054	0.592	0.045	0.107
2020	0.608	0.079	0.508	0.062	0.1
2021	0.498	0.040	0.423	0.044	0.075
متوسطR^2	0.712		0.538		0.175
$R^2_{(2014-2017)}$	0.795		0.565		0.230
$R^2_{(2018-2021)}$	0.672		0.568		0.104

(المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

١- قيمة القدرة التفسيرية R^2_1 للنموذج الأول الذي يقيس قدرة صافي الربح الحالي، في التنبؤ بصافي التدفق النقدي المستقبلي من التشغيل ؛ تقدر بـ ٧١٪ تقريباً. وأن متوسط R^2_1 خلال الفترة الأولى (٢٠١٤ ـ ٢٠١٧) يبلغ ٧٩,٥٪، بينما متوسط R^2_1 خلال الفترة الثانية (٢٠١٨ ـ ٢٠٢١) يبلغ ٦٧٪، وهذا يعني أن هناك انخفاض في القدرة التفسيرية في الفترة الثانية .

٢- قيمة القدرة التفسيرية R^2_2 للنموذج الثاني الذي يقيس قدرة ربح الاستحقاق ، في التنبؤ بصافي التدفق النقدي المستقبلي من التشغيل ؛ تقدر بـ ٥٤٪ تقريباً. وأن متوسط R^2_2 خلال الفترة الأولى (٢٠١٤ ـ ٢٠١٧) يبلغ ٥٦,٥٪ بينما متوسط R^2_2 خلال الفترة الثانية (٢٠١٨ ـ ٢٠٢١) يبلغ ٥٦,٨٪ ، وهذا يعني أن هناك ارتفاع بسيط في القدرة التفسيرية في الفترة الثانية .

٣- القدرة التفسيرية الإضافية لصافي الربح الحالي ؛ والتي تراعي صافي التدفق النقدي الحالي من التشغيل (الفرق بين النموذجين $R^2_{1=}$ R^2_2-) كمؤشر لقياس ملاءمة معلومات التكلفة التاريخية ؛ منخفضة وتتناقص عبر فترة الدراسة بسبب التضخم ، وهذا يعني قبول الفرض الأول . ويرجع ذلك كما جاء بعينة الدراسة إلى أن نموذج التكلفة التاريخية يفرز عدم مواءمة بين إيرادات قُيمت بأسعار جارية (مرتفعة بحكم تغيرات الأسعار بالزيادة) ، ومصروفات مرتكزة على قيم تاريخية (منخفضة) كالإهلاك ، والنتيجة أرباح مغالى فيها، ومن ثم عدم ملاءمة معلومات الأرباح ، والمركز المالي. ويمكن الاستدلال على ما سبق من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (٢) : تطور ملاءمة معلومات نموذج التكلفة التاريخية

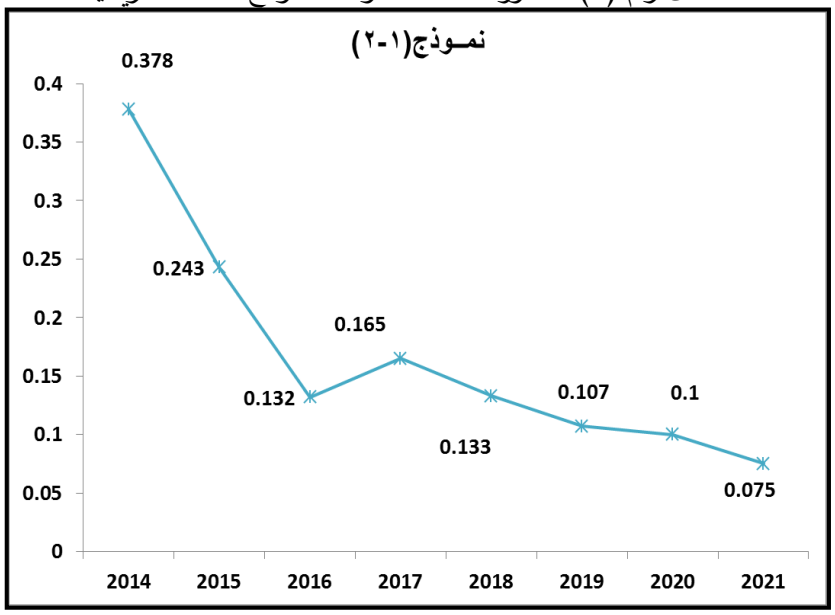

(المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي)

النتيجة: تناقص ملاءمة معلومات نموذج التكلفة التاريخية عبر الزمن ؛ وهذا التناقص ناتج عن ظروف التضخم بالبيئة المصرية . وهذا يعني أن معلومات نموذج التكلفة التاريخية لا تتصف بالملاءمة ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (وادي ، ٢٠٠٦) ودراسة (Patjoshi, 2013) ، و لا تتفق مع دراسة (Kirkulak & Balsari, 2009).

٢- نتائج تطبيق نموذج دراسة Bandypadhyay et al.,2010 وفقاً لنموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم :

في ضوء استخدام نموذج Bandyopadhyay et al ., 2010 على بيانات العينة محل التطبيق ، يمكن الحصول على النتائج التي يُظهرها الجدول الآتي :

جدول رقم (٦) : تطور ملاءمة معلومات التكلفة المعدلة خلال فترة الدراسة

الفترة	نمـوذج (١)		نمـوذج (٢)		الفرق نمـوذج(١-٢)
	R^2_1	الخطأ القياسي (Std.Error)	R^2_2	الخطأ القياسي (Std.Error)	R^2
2014	0.755	0.014	0.610	0.014	0.145
2015	0.859	0.022	0.677	0.066	0.182
2016	0.711	0.019	0.514	0.052	0.197
2017	0.789	0.040	0.585	0.061	0.204
2018	0.802	0.003	0.590	0.061	0.212
2019	0.782	0.052	0.565	0.045	0.217
2020	0.797	0.046	0.575	0.062	0.222
2021	0.898	0.080	0.672	0.044	0.226
متوسطR^2	0.799	0.035	0.598	0.051	0.201
$R^2_{(2014-2017)}$	0.779		0.597		0.182
$R^2_{(2018-2021)}$	0.820		0.601		0.219

(المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

١- قيمة القدرة التفسيرية R^2_1 للنموذج الأول الذي يقيس قدرة قدرة صافي الربح الحالي، في التنبؤ بصافي التدفق النقدي المستقبلي من التشغيل ؛ تقدر بـ ٧٩,٩٪ تقريباً . وأن متوسط R^2_1 خلال الفترة الأولى (٢٠١٤ ـ ٢٠١٧) يبلغ ٧٧,٩٪، بينما متوسط R^2_1 خلال الفترة الثانية (٢٠١٨ ـ ٢٠٢١) يبلغ ٨٢٪، وهذا يعني أن هناك ارتفاع في القدرة التفسيرية في الفترة الثانية .

٢- قيمة القدرة التفسيرية R^2_2 للنموذج الثاني الذي يقيس قدرة ربح الاستحقاق ، في التنبؤ بصافي التدفق النقدي المستقبلي من نشاط التشغيل ؛ تقدر بـ ٥٩,٨٪ تقريباً. وأن متوسط R^2_2 خلال الفترة الأولى (٢٠١٤ ـ ٢٠١٧) يبلغ ٥٩,٧٪ بينما متوسط R^2_2 خلال الفترة الثانية (٢٠١٨ ـ ٢٠٢١) يبلغ ٦٠,١٪ ، وهذا يعني أن هناك ارتفاع في القدرة التفسيرية في الفترة الثانية .

٣- القدرة التفسيرية الإضافية لصافي الربح الحالي ؛ والتي تراعي صافي التدفق النقدي الحالي من التشغيل (الفرق بين النموذجين $R^2_2 - R^2_1$) كمؤشر لقياس ملاءمة معلومات التكلفة المعدلة بأثر التضخم ؛مرتفعة عبر فترة الدراسة بسبب مراعاة ظروف التضخم ، وهذا يعني رفض الفرض الثاني . ويرجع ذلك كما جاء بعينة الدراسة إلى أن نموذج التكلفة المعدلة يعكس مواءمة بين إيرادات قُيمت بأسعار جارية، وأيضاً مصروفات مرتكزة على قيم جارية تعتمد على أرقام قياسية تم إعدادها من قبل وكالة حكومية غير متحيزة، والنتيجة أرباح منطقية غير مبالغ فيها بما يضمن الحفاظ على رأس المال بوحدات ذات قوة شرائية ، ومن ثم ملاءمة المعلومات. ويمكن الاستدلال على ما سبق من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (٣) : تطور ملاءمة معلومات نموذج التكلفة المعدلة

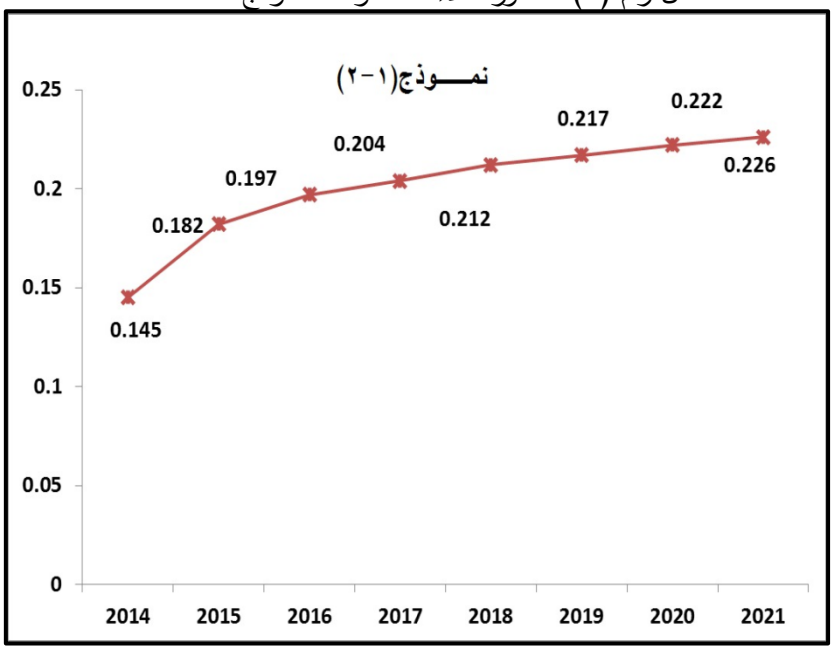

(المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي)

النتيجة : تزايد ملاءمة معلومات نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم عبر الزمن ؛ وهذا التزايد ناتج عن مراعاة التكلفة المعدلة لظروف التضخم بالبيئة المصرية.وهذا يعني أن معلومات نموذج التكلفة المعدلة تتصف بالملاءمة، ومن ثم حاجـة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم لتحقيق ملاءمة معلومـــات القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري . وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Masouleh et al.,2013) ودراسة(Frank 2019) ، و لا تتفق مع دراسة (Konchitchki, 2011).

١٠- نتائج و توصيات الدراسة :

١٠/١ : نتائج الدراسة على المستوى النظري: توصل الباحث نظرياً إلى:

١- يؤثر التضخم سلبياً على القوائم المالية من خلال إظهار أرباح وهمية ، الأمر الذي قد يفقد ملاءمة المعلومات من جانب مستخدمي تلك القوائم.

٢- تسعى محاسبة التضخم إلى محاولة تقديم أساليب أخرى للقياس المحاسبي بخلاف نموذج التكلفة التاريخية، من أجل تقديم معلومات ملائمة.

٣- تتركز نماذج محاسبة التضخم في كل من نموذج التكلفة المعدلة أو القوة الشرائية العامة , ونموذج التكلفة الجارية .

٤- على الرغم من أن الإفصاح عن أثر تغييرات الأسعار (التضخم) غير إلزامي في الولايات المتحدة، إلا أن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة بأستراليا AASB أشارا إلى أهمية الإفصاح الالزامي عن محاسبة التضخم من خلال تعديل القوائم المالية باستخدام أسلوب الأرقام القياسية (مؤشر الأسعار العام).

٥- أهمية إصدار معيار محاسبي عن التضخم في البيئة المصرية، من خلال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ لمواجهة أثر تغيرات الأسعار.

٦- يجب تعديل بعض معايير المحاسبة المصرية لكي تتلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ بشأن محاسبة التضخم، مثل تخفيض حجم التقديرات المحاسبية بالمعيار المصري رقم ٥ , والإبقاء على نماذج إعادة التقييم (التي تم إلغاؤها مؤخراً) بالمعيار المصري رقم ٢٣ , وعدم الارتكان إلى المعيار المصري رقم ٤٥ (قياس القيمة العادلة) باعتباره حل بديل لمحاسبة التضخم.

٢/١٠ : النتائج على المستوى التطبيقي: توصل الباحث تطبيقياً إلى :

١- قبول الفرض الأول الذي يشير إلى أنه لا تتصف معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية بالملاءمة؛ وفقاً لتطبيق نموذج التكلفة التاريخية، وهذا يعني أهمية تعديل القوائم المالية بنموذج أخر أكثر ملاءمة للمعلومات ، لمراعاة ظروف التضخم بمصر.

٢- عدم قبول الفرض الثاني الذي يشير إلى أنه لا تتصف معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية بالملاءمة؛ وفقاً لتطبيق نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم، وهذا يعني توافر خاصية ملاءمة معلومات القوائم المالية الناتجة عن تطبيق نموذج التكلفة المعدلة ، ومن ثم حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم لتحقيق ملاءمة معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري .

٣/١٠ : توصيات الدراسة :

١- قيام الجهات المنوط بها وضع معايير المحاسبة في مصر بدراسة إمكانية إصدار معيار محاسبي عن التضخم ، باستخدام نموذج التكلفة المعدلة الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ , في محاولة للحد من التأثير السلبي للتضخم على ملاءمة معلومات القوائم المالية .

٢- إجراء مزيد من البحوث المستقبلية بشأن ما يلي :

- أثر التضخم على أسعار الأسهم بالشركات المقيدة بسوق المال , في ظل ارتفاع مستوى الأسعار على مستوى دول العالم ومنها مصر.
- مدى ملاءمة وموثوقية معلومات القوائم المالية باستخدام نموذج التكلفة الجارية في القياس المحاسبي .
- أثر تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ لمحاسبة التضخم على قيمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري .

مراجـع الدراسة

أولاً : المراجع باللغة العربية :

- العـامري ، سـعود جايـد مشكور،(٢٠١٨) ، دور القوائم الماليـة التاريخيـة المعدلـة بالقوة الشرائية العامة في زيادة دلالة ومصداقية المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ عن الفشل المـالي: بحث تطبيقي في الشركة العراقية للأعمال الهندسية، **مجلة العلوم الحديثة والتراثية بالسويد**، ٦ (١) : ١-٣٥.
- العلي، محمد إبراهيم،(٢٠١٧) ، معالجة آثار التضخم على القوائم المالية في بيئة الأعمـال السورية ،**مجلـة جامعـة البعـث**،الجمهوريـة العربيـة السوريـة،٣٩(٣٤): ٦٥- ٩٣.
- تمراز ، محمد محمد حامد،(٢٠١٠) ، قصور المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وآثاره على دلالة القوائم المالية: دراسة تحليلية مقارنـة، **رسـالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .
- حمـاد، طـارق عبـدالعال،(٢٠٠٢)، مشكلات تطبيـق المحاسبة عن القيمـة العادلـة في البيئة المصرية : بالتطبيق على البنوك ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢ (٢) : ٥١١ – ٦٠٦ .
- معايير المحاسبة المصرية،(٢٠٢٠), قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠, القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- وادي ، مـدحت فـوزي علـيـان،(٢٠٠٦)، أثـر التضـخـم علـى الإفصـاح المحاسـبي للقـوائم الماليـة فـي الوحـدات الاقتصـادية الفلسـطينية: دراسـة تحليليـة تطبيقيـة، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

- Ansari,Z. & Hosseini, S.,(2017), Review of Accounting Practices Before and During Inflation , **International Journal of Computer Science and Mobile Computing** , 6 (9) :51 – 64.
- Bandyopadhyay, S ., Chen, C., Huang, A . & Jba, R. , (2010) , Accounting Conservatism and the Temporal Trends in Current Earnings Ability to Predict Future Cash Flows versus Future Earnings : Evidence on the Trade-off between Relevance and Reliability, **Contemporary Accounting Research**, 27 (2) : 413 – 460.
- Chamisa, E., Mangena, M., Pamburai, H. & Tauringana, V.,(2018), Financial reporting in hyperinflationary economies and the value relevance of accounting amounts: hard evidence from Zimbabwe, **Review of Accounting Studies**, 23 (4):1241-1273.
- Cohen, M., (1982), Establishing Inflation Accounting Standards in the United States: A developmental Process, **Journal of Comparative Corporate Law and Securities Regulation**, 4 (4): 305-314.
- Collins, A., Francis, U.& Tochukwu, E.,(2022), Value Relevance of Accounting Information and Share Price of Listed Manufacturing Companies in Nigeria , **Research Journal of Management Practice,**2 (1): 11-20.
- Diane ,A. & Michael, P., (2009) , Inflation and Financial Statement Analysis in the International Accounting Classroom, **Journal of Teaching In International Business**, 20 (2) :174-187.
- Egiyi, M.,(2021), Fair Value Accounting and the Relevance of Information Supplied in Corporate Reports of Nigerian Firms : A Probit Regression-Based Approach, **International Journal of Advanced Finance and Accounting**, 2 (9) : 75-83.
- Espahbodi, R. & Hendrickson, H., (1986), A Cost-Benefit Analysis of Accounting for Inflation ,**Journal of Accounting and Public Policy**, 5 (1) : 31-55
- Filip, A.& Raffournier, B., (2010),The value relevance of earnings in a transition economy: The case of Romania, **The International Journal of Accounting**, 45 (1) : 77-103.

- Fodio, M. & Salaudeen, Y., (2012), Comparative analysis of the value relevance of historical cost accounting and inflation-adjusted accounting information, **International Journal of Economics and Management Sciences** , 1 (8):25-33.
- Frank, E., (2019), A Comparative Analysis of Inflation-Adjusted and Historical Cost Accounting Information: Implications for the Value Relevance of Corporate Reports, **Trends Economics and Management**, 33 (1): 35-50.
- Ifeanyi, N. & Chukwuma ,U.,(2016), An Empirical Analysis of Inflationary Impacts on Profitability and Value of Selected Manufacturing Firms in Nigeria , **Research Journal of Finance and Accounting**,7 (12):19-26 .
- Ilter, C., (2012),Exploring the effects of inflation on financial statements through ratio analysis, **International Journal of Business and Social Sciences**, 3 (13): 154-162.
- Imhanzenobe, J., (2022), Value relevance and changes in accounting standards: A review of the IFRS adoption literature, **Cogent Business & Management**, 9(1): 1-13.
- International Accounting Standards (IAS) No. 29 ,(1989), **Financial Reporting in Hyperinflationary Economies**, International Accounting Standards Committee (IASC),July.
- IASB, (2010), The conceptual framework for financial reporting. London: **International Accounting Standards Board**.
- Khodadadi,V., Vaez , A. & Alisufi, H. ,(2014), Investigating the effect of inflation disclosure on improving the information content of the financial reporting, **International Journal of Financial Research**, 5 (3) : 96-106.
- Kim, M. & Kross,W., (2005), The ability of earnings to predict future operating cash flows has been increasing- not decreasing, **Journal of Accounting Research** ,43 (5): 753-780.
- Kirkulak, B. & Balsari, C., (2009), Value relevance of inflation-adjusted equity and income, **The International Journal of Accounting**,44(4):363-377.
- Konchitchki, Y., (2011), Inflation and nominal financial reporting: implications for performance and stock prices, **The Accounting Review**, 86(3):1045-1085.

- Masouleh, Z., Ansari, A. & Sadeh, M.,(2013), Value Relevance of Inflation-adjusted Income (EPS) and Equity (BV), **Trends in Social Science** , 9 (1) :13-21.
- Ndzinge, S., (2015), Accounting for Changing Prices: Will a Lasting Solution be Found?, **Journal of Economics**, 6 (3): 302-308.
- Odunayo, O., Mzwandile, M. & Brian, N., (2020),Effects of inflation accounting on organizational decisions and financial performance in South African retail stores, **Problems and Perspectives in Management**, 18(4): 85-95.
- Patjoshi, P., (2013), Comparative analysis of reported and inflated financial ratio, **International Journal of Innovation and Development**, 2(12):82-88.
- Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No.33, (1979), **Financial Reporting and Changing Prices**,Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation, NORWALK, CONNECTICUT, September.
- Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No. 89, (1986) , **Financial Reporting and Changing Prices**, Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation, NORWALK, CONNECTICUT, December.
- Suciu,G.,(2011), Inflation Accounting at International Level, **Bulletin of the Transilvania University of Braşov**, 4 (53):169-176.
- Yang, D., Miklos A., Caixing, L. & Shima, K., (2005), An Empirical Study of Net Assets Disclosure: Inflation Accounting Revisited, **International Journal of of Business**, 10(4): 403-422.
- Zaid, A., (2013), The Value Relevance of Inflation Accounting Disclosure of Quoted Petroleum Firms in Nigeria. Retrieved at: May 3, 2016, from: https://www.reseasrchgate.net.
- Zamel, A., Behery, A.& Hefny ,D., (2020 a), Inflation-Adjusted Accounting Information and the Reliability of Financial Reporting: Empirical Evidence from Egypt , **Commercial Research Journal**, Faculty of commerce, Zagazig University, 42(3): 3-44.
- Zamel, A., Behery, A.& Hefny ,D.,(2020 b),Limitations of Historical Cost Accounting Information under Inflationary

Conditions: A Theoretical Study ,**Commercial Research Journal**, Faculty of commerce, Zagazig University, 42(4): 3-22.

ملحق الدراسة رقم (١) : قائمة بأسماء شركات عينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها هذه الشركات

م	اسم الشركة	القطاع الذي تنتمي إليه الشركة
١	غاز مصر	المرافق
٢	أسيك للتعدين – اسكوم	موارد أساسية
٣	المالية والصناعية المصرية	موارد أساسية
٤	النساجون الشرقيون للسجاد	منسوجات و سلع معمرة
٥	المصرية للاتصالات	اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات
٦	الكابلات الكهربائية المصرية	خدمات و منتجات صناعية وسيارات
٧	المصرية الدولية للصناعات الدوائية – ايبيكو	الرعاية الصحية و الأدوية
٨	أجواء للصناعات الغذائية	الأغذية والمشروبات
٩	الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	العقارات
١٠	القاهرة للدواجن	الأغذية والمشروبات
١١	اطلس للاستثمار والصناعات الغذائية	الأغذية والمشروبات
١٢	الاسماعيلية الجديدة للتطوير والتنمية العمرانية	العقارات
١٣	الاسماعيلية – مصر للدواجن	الأغذية والمشروبات
١٤	المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي	اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات
١٥	ارابيا انفستمنتس هولدنج	خدمات مالية غير مصرفية
١٦	العز الدخيلة للصلب – الأسكندرية	موارد أساسية
١٧	القلعة للاستشارات المالية	خدمات مالية غير مصرفية
١٨	المتحدة للإسكان والتعمير	العقارات
١٩	المصرية للدواجن (اجيبكو)	الأغذية والمشروبات
٢٠	المصرية للمنتجعات السياحية	السياحة والترفيه

٢١	المصرية لخدمات النقل (ايجبترانس)	خدمات النقل والشحن
٢٢	أوراسكوم للاستثمار القابضة	اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات
٢٣	بالم هيلز للتعمير	العقارات
٢٤	جهينة للصناعات الغذائية	الأغذية والمشروبات
٢٥	جي إم سي للإستثمارات الصناعية والتجارية والمالية	خدمات مالية غير مصرفية
٢٦	دايس للملابس الجاهزة	المنسوجات والسلع المعمرة
٢٧	دلتا للإنشاء والتعمير	العقارات
٢٨	الدلتا للسكر	الأغذية والمشروبات
٢٩	رامكو لانشاء القرى السياحية	السياحة والترفيه
٣٠	سيدي كرير للبتروكيماويات	موارد أساسية
٣١	مينا للإستثمار السياحي والعقاري	العقارات

ملحق الدراسة رقم (٢) :

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بحضر جمهورية مصر العربية

السنة	عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤	عام ٢٠١٥	عام ٢٠١٦	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١
الشهر	علي أساس يناير ٢٠٠٧	علي أساس يناير ٢٠٠٧	علي أساس يناير ٢٠٠٧	علي أساس يناير ٢٠٠٧	علي أساس يناير ٢٠٠٧	علي أساس يناير ٢٠٠٧	على أساس (٢٠١٨/ ٢٠١٩	على أساس (٢٠١٨/ ٢٠١٩	على أساس (٢٠١٨/ ٢٠١٩
يناير	127.9	142.4	159.1	171.9	220.3	257.9	98.6	105.6	110.2
فبراير	131.1	143.9	161.5	173.6	226.1	258.6	100.3	105.6	110.3
مارس	131.9	144.8	161.7	176.1	230.5	261.2	101.1	106.3	111
أبريل	133.8	145.7	163.6	178.3	234.4	265.2	101.6	107.6	112
مايو	133.6	144.6	162.5	183.7	238.3	265.6	102.7	107.6	112.8
يونيه	134.8	145.9	163.6	185.2	240.3	274.8	101.9	107.7	113
يوليو	136	150.4	164.7	186.5	248	281.5	103.7	108.1	114
أغسطس	136.9	151.6	168.7	190.1	250.8	286.5	104.4	107.9	114
سبتمبر	139	154.5	172.4	192.5	253.3	293.8	104.4	108.2	115.3
أكتوبر	140.5	157.1	171.9	195.8	256.1	301.4	105.4	110.2	117.1
نوفمبر	141.8	154.7	171.7	205.3	258.6	299.1	105.1	111.1	117.2
ديسمبر	140.4	154.6	163.9	211.7	258	288.9	104.9	110.6	112.8
المتوسط	134.2	148.5	156.2	191.8	239.1	273.4	101.8	108.1	113.8

(المصدر : نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء بمصر)

ملحوظة : تم تغيير سنة الأساس للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بداية من عام ٢٠١٩ ، ولتوحيد سنة الأساس تم استخدام المعادلة التالية :

الرقم القياسي للشهر في عام ٢٠١٩ =

$$\frac{\text{الرقم القياسي العام لاسعار المستهلكين في نهاية ديسمبر عام 2018} \times \text{الرقم القياسي العام لاسعار المستهلكين في الشهر لعام 2019}}{100}$$

وهكذا لباقي الشهور لعام ٢٠٢٠ ، وعام ٢٠٢١.